(١٨)

فـي انتظار أمريكا، إلى متى ؟

obeikan.com

لماذا نشهد هذا التراجع في مواقف الرئيس باراك أوباما، في التشدد والإصرار على تسوية قريبة للقضية الفلسطينية قائمة على حل الدولتين، ومطالبة الكيان الصهيوني بإيقاف حمأة الاستيطان؟ المضحك المبكي، أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تظن أنها قادرة، بشيء من الفهلوة اللغوية، على إقناع الأمة العربية بمواقفها هذه! ورغم ما يحدث الآن في مشرق الوطن العربي، في مصر الكنانة، ومغربه (تونس وليبيا) يؤكد مدى الترابط القومي، وتأثير ما يجري في أي بلد عربي في البلد الآخر، بحيث باتت المنظومة التي عملت الولايات المتحدة على ديمومتها وتعزيزها تتهاوى، والركائز التي اعتمدت عليها لقيام شرق أوسطها الجديد تتلاشى، وكذلك محاولتها إقناع الشعوب العربية بأنها مع الحق والعدالة والحرية والديمقراطية، وكل تلك البضاعة الزائفة، فإن الولايات المتحدة لا تجد حرجاً في القول، على لسان سفيرتها في الأمم المتحدة (سوزان رايس) إنها لا تؤيد الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة، ولكنها لا تسمح بإدانته!

إنه باراك أوباما الذي جاء خطابه إلى العالم العربي والإسلامي من القاهرة ضمن حملة علاقات عامة تستهدف تغيير صورة الولايات المتحدة، في سياق التغيير في الرسالة والتعبير عن المصالح، وليس التغيير في السياسات؛ إذ لم يعد يجوز الحديث عن ازدواجية، لأن ذلك لا يتوافق مع المواقف الأمريكية وسياسات إداراتها، حيث هناك معيار أمريكي واحد هو معيار الاحتلال الصهيوني. فالحرية والديمقراطية وحقوق الشعوب تسقط وتصبح بلا معنى إذا كانت لا تتوافق مع مصالح هذا الاحتلال، كما تصبح القيم والمبادئ الإنسانية لغواً عندما يتعلق الأمر بالكيان الصهيوني.

أمام هذا المعيار الأمريكي، أين نقف نحن العرب؟

إن المستقبل لا يستطيع الانفراد بنفسه عن الماضي الذي شهد وقائع ومصائر ومعاناة مشتركة بين الشعوب العربية. ولهذا، فإن هذا الماضي سيعيد كرّته ليجمعنا بمستجدات تكون شبه مطلقة التشابه لكوننا هدفاً واحداً في المعادلة الدولية. بمعنى، إذا كان لابد للأمة العربية من التعامل مع المشهد العالمي، وهذا أمر حتمي، يجب عليها أن تعيد إلى ذاتها الحد الأدنى من التنسيق والتوافق في وحدة الصف والهدف كي تستقيم مفاهيم التعامل مع هذا المشهد ومع المخاض الدوليين. إذ إن بقاء التشظي والتبعثر اللذين يسودان الحالة العربية الراهنة يحول دون رؤية واضحة تمكننا من تخطيط أو تحديد خطوات هذا التعامل بشكل مثمر؛ أي لابد من تحديد أولويات مطالبنا من العالم الذي لا مفر من التعامل معه، خاصة وأن موقعنا الجغرافي والاقتصادي

والسياسي والاستراتيجي يعطينا المركز الأساسي المتقدم للتعامل مع العالم من جهة ومع بعضنا بعضاً من جهة ثانية.

إذا كان لابد من إسهام عربي في ما يحدث في العالم وما يحدث حولنا، فإنه لابد أيضاً من التشديد على أن يكون هذا الإسهام مثمراً لناحية الحقوق الوطنية والقومية العربية، إن كان على مستوى التحدي الصهيوني لهذه الأمة أو على مستوى ما تتطلبه أمتنا من إرساء لقواعد انطلاق سياسات التنمية المستديمة. ولعل أول ما يجب إدراكه هو أن غالبية قضايانا المصيرية، إن كان منها ما هو ناشئ عن هذين المستويين أو ما هو متعلق بالمستوى النفطي الاقتصادي أو بالموقع المميز لأقطارنا العربية، لها بعد عالمي. والسؤل المطروح هنا: هل عندنا موقف توافقي يؤهلنا للتعامل مع هذه القضايا محلياً ودولياً؟ هل نمتلك موقفاً موحداً نستطيع بموجبه توظيف ثرواتنا النفطية لصالح قضايانا القومية؟ وأهم من ذلك: هل ندرك الحقيقة المرة التي بقيت ترافقنا منذ اعتلاء النفط سدة المداخيل وهي أننا دول غنية ـ كما يتم وصفنا، أو التعامل معنا ـ كشعوب فقيرة أو نامية؟ أليس من المطلوب، وفي الحد الأدنى على الأقل، توظيف بعض هذه الثروة وبشكل دائم وملتزم وحقيقي لرفع مستوى شعوبنا على الصعد الحياتية كافة؟ وهل نمتلك سياسة واضحة محددة أو قناعة موحدة لمعنى الموقع الاستراتيجي المهم وكيفية استثماره لصالح قضايانا الوطنية والقومية المصيرية؟

وإذا كان النفط محور الصراع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فإن موقعنا الاستراتيجي، هو الآخر مسألة لا تستغني عنها المطامع الدولية وبخاصة الولايات المتحدة، ليس كون هذا الموقع يشكّل جسراً بين الشرق والغرب وبين آسيا وإفريقيا وبينهما وبين أوروبا، فضلاً عن قيمة موارده الطبيعية فحسب، بل لأنه « العقار الأكثر قيمة في العالم» كما وصفه الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور في مذكراته.

أسئلة تبحث عن أجوبة ضرورية قبل البحث عن جواب للسؤال: أين نقف نحن العرب من المشهد العالمي وكيف نتعامل معه وتحديداً في اللحظة التاريخية الراهنة التي يعيشها عالمنا العربي، مع موجة التغيير الديمقراطي التي ظلت قوى البغي والعدوان والهيمنة تريد إبعاد أمتنا العربية عنها لإبقاء الأمة في حلبة التردي الاقتصادي، واتساع رقعة الفقر وتفشي الفساد وغياب الديمقراطية والحريات، وسيادة التسلط والقمع وبالغطاء – القفاز الأمريكي الذي أعاق بل منع كل عمليات التنمية والتطور والإبداع لدى الأمة، لكي لا يختل توازن القوى لحكومات وليدة وصديقة للقوى المتنفذة والمتسيّدة، لا سيما في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الصهيوني. فالكيان الصهيوني

والنفط، هما أعز ما في الاستراتيجية الأمريكية، لا على النطاق الإقليمي فحسب، بل على النطاق الدولي أيضاً.

ومع موجة الحراك والتغيير التي تشهدها الساحات والميادين العربية، التي يجمعها التماثل في التوجهات السلمية والشعارات المدنية والحشود المليونية التي فاجأت الجميع، فضلاً عن الشجاعة منقطعة النظير التي أبداها الشباب لكسر حاجز الخوف الذي انتقل من المحكومين إلى الحكام الذين أخذوا يخشون شعوبهم، فلم يعد الإعلان عن عدم التوريث كافياً، أو عدم التجديد لولاية أخرى مقبولاً، أو لا رئاسة مدى الحياة مبرراً، بل بات إجراء إصلاحات جذرية وصولاً إلى التدقيق بشرعية الحكام والنظم السياسية أساساً. ومثلما كانت توجهات الشارع العربي متماثلة، كانت توجهات الحكام كذلك. وصحيح أن تونس لا تشبه القاهرة وهذه لا تشبه طرابلس أو صنعاء أو دمشق أو بغداد أو غيرها، لكن التبرير كان موحداً. فقد اتهم الرئيس المصري حسني مبارك شباب الثورة بأجندتهم الخارجية، وقبله عزف الرئيس التونسي زين العابدين بن علي ذات النغمة. أما الزعيم الليبي معمر القذافي فقد اتهم الثوار بتناول حبوب الهلوسة وحذر من البديل الإرهابي دون أن ينسى دور العدو الصهيوني والولايات المتحدة وبريطانيا! وفعل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الشيء ذاته عندما اعتبر الدوائر الأمريكية – الصهيونية وراء انتفاضة اليمن. وفي بغداد، حذر من نصّبهم الغزاة ممن أسموهم «المندسين والصدّاميين»، فيما تواجه طهران أزمة مصداقية في خطابها السياسي بسبب ما سبق أن أبدته من حماسة زائدة دفاعاً عما أسمته «الثورة الديمقراطية» في البحرين، وما أعلنته من إدانة صريحة لدخول قوات درع الجزيرة إلى هناك واعتبرته «احتلالاً» لهذا البلد، فيما دانت بقوة حراك الشعب السوري ومطالبه العادلة بالإصلاح؛ بل واعتبرته فتنة مدعومة من الخارج، وعملاً شريراً ينفذه الغربيون والصهاينة! هذه الازدواجية الإيرانية في توصيف المطالب الديمقراطية العادلة للشعوب التواقة إلى الحرية والعدالة والكرامة مرة بأنها مطالب عادلة ومشروعة، ومرة أخرى بأنها فتنة ومأجورة. الازدواجية نفسها حدثت عندما بادرت طهران إلى تأييد ثورة الشعب المصري ومن قبلها ثورة الشعب التونسي، حيث انحازت إلى الشعبين؛ لكن عندما حاول الإصلاحيون في ايران تنظيم مظاهرة تأييداً لثورة الشعب المصري، تصدت لها السلطات الأمنية، وجددت حديث الفتنة، ما يعني ويدلل على أن انحياز إيران ضد الحرية والكرامة إساءة للمبادئ التي قامت من أجلها الثورة الإيرانية عندما أسقطت حكم الشاه.

وعلى صعيد مصر، وبسبب ما كان يعانيه الشعب المصري من قحط في العمل والممارسة السياسية طوال العقود الثلاثة الأخيرة، فإن المؤشرات بعد ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ توحي باستعادة مصر لحجمها ودورها العربي والإقليمي والدولي الذي أهدرته اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الإسرائيلي، حتى في إطار تحولات بدأت تتم في مسيرة متطورة باتجاه يسير إلى إلغاء كامل للمفاعيل السلبية لهذه الاتفاقية، دون حاجة إلى سحب التوقيع الرسمي عليها. لهذا كان القلق العارم الذي أبدته قوى المشروع الأمريكي– الغربي – الصهيوني.

ومع بشائر رياح التغيير الأخيرة، عاشت الأمة العربية ربيعاً لم تشهده منذ عقود. فتحركت مكامن الغضب والأمل في ثورة لم تكتمل لأنها لم تصل إلى قيام سلطة ثورية وقيام نظام ديمقراطي يختار فيه الشعب حكامه، ويحدد لهم سياسته. ولم يكن صحيحاً القول بأن أقصى الأضرار التي ألحقتها تلك الاتفاقية بمصر والعرب هي سحب مصر من الصراع العربي ـ الصهيوني. فذلك كان التعبير الإقليمي عن الأضرار التي كان لها أيضاً تعبير وطني مصري داخلي، أنهى الوزن الدولي لمصر كما كان في عصر حركة دول عدم الانحياز، بإشعاعها الذي فاض عن المنطقة العربية، وانتشرت آثاره في شتى أقاليم الكرة الأرضية حتى أمريكا الجنوبية. فلقد ضمر هذا الوزن بفعل تلك الاتفاقية حتى أنه لم يعد للدولة المصرية سيطرة عسكرية على قسم كبير من حدودها الشمالية، التي طالما كانت تتحكم بأمنها الوطني عبر التاريخ. وظلت تمارس هذا التحكم منذ قيام الكيان الصهيوني الاستيطاني الاستعماري على أرض فلسطين في عام ١٩٤٨. ولم تخرج مصر بموجب تلك الاتفاقية فقط من الصراع العربي مع العدو الصهيوني، بل تحولت في العقدين الأخيرين بالذات إلى شرطي وتابع في هذا الصراع.

إن نظرة إلى مستقبل مصر توحي بأنها انتقلت بالفعل إلى المستقبل، بفعل هذه الثورة التي وجدت لتبقى، لكنها كأي ثورة محاطة بأخطار، أولها إنشغال المجلس العسكري والحكومة الجديدة بهموم إدارة الدولة وليس باستكمال إنجازات الثورة؛ إذ كان من المعتقد والمتصور أن يحاكي العسكريون الجدد قادة ثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ بزعامة جمال عبدالناصر. فالجيش هو الذي صنع الحركة الثورية وأيده الشعب المصري، ونجحا معاً في أن يحولا الحركة إلى ثورة، وبفضل تعاون الشعب صاحب المصلحة الحقيقية في الثورة والتغيير، مع ثورة الجيش أصبحت ثورة ٢٣ يوليو/تموز ثورة شعبية. أما في ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ فالشعب هو الذي صنع الثورة، ودخل الجيش على خط حمايتها من القوى المضادة لها. وثانيها

هو انفراط عقد الائتلاف الوطني الذي قاد النضال من أجل التغيير (حركة كفاية) وامتداداً لكل الحركات الاحتجاجية والتشكيلات السياسية التي أدت في نهاية الأمر إلى تفجير الثورة. وثالثها أن القوى المضادة للثورة ما زالت طليقة وخارج نطاق المحاسبة. ورابعها بطء التعامل في قضايا ملاحقة الفاسدين والمستبدين والعابثين، إضافة إلى نقص في الشفافيه. وخامسها ميل بعض أنصار الحكم الجديد إلى احتواء الثورة وإطلاق منهج إصلاحي بديل بترميم بعض جوانب القصور في النظام السابق. وآخر تلك الأخطار محاولة ضرب الوحدة التي وجدت مع الثورة في ميدان التحرير، كواحدة من القيم التي أظهرتها الثورة. وأخطر من هذا كله ما صرح به الإرهابي آفي ديختر رئيس المخابرات الصهيونية السابق، قبل شهرين من ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني، أن «للكيان أصدقاء أقوياء في مصر من رجال أعمال وإعلاميين»، دون أن يفكر أحد بإجراء تحقيق حول خطورة هذا الكلام لمعرفة من هم رجال الإعلام ورجال الأعمال الأصدقاء الأقوياء للكيان الصهيوني في مصر.

وحتى تلحق مصر بالمستقبل الذي أخرجها النظام السابق من عجلة دورانه، لابد لها بداية من صياغة رؤية استراتيجية، تبلور هوية الدولة بتأكيد هويتها الحضارية العربية والإسلامية، وتقيم سياستها الخارجية على رؤية ذات شرعية مستقلة، كالشرعية التي قامت على أساسها ثورة ٢٣ يوليو، وهي تحمل مشاعل الأمل مضيئة بوقود الإرادة، رافضة ويكل الكبرياء الهرولة إلى الكنيست الصهيوني أو إلى البيت الأبيض العبري، في أشد الساعات ظلاماً؛ قاعدتها المحورية في صناعة السياسة الخارجية الإدراك الناضج لحقائق الجغرافيا والتاريخ والدور والتوظيف الفاعل وإنجاز قدرة اقتصادية وعسكرية لن تتحقق إلا من خلال صيانة الاستقلال الوطني السياسي والاقتصادي وبناء معالم نظرية للأمن القومي، بمعنى وحدة النضال العربي والاستقلال لكافة الأقطار والأقاليم العربية، بوضع خطة عمل لها معاييرها وآلياتها؛ وأن يبنى على هذه الرؤية مشروع قومي يعمل على تعظيم طاقات الأمة من أجل تنمية تحقق لها القدرة الاقتصادية وتطلق طاقات وقطاعات الدولة في كل شرايين صنع التقدم مثل التعليم والصحة والبحث العلمي والتكنولوجيا والثقافة والفنون وغيرها. فالثورة ليست مجرد تغيير في شخص الحاكم بقدر ما هي بناء واستنهاض لكل عناصر القوة الكامنة في الشعب التي أهدرها الحاكم باستبداده وابتعاده عن شعبه.

وأنا في طريق العودة من بيروت إلى دبي في الخامس من نيسان/أبريل ٢٠١١، تصفحت على متن الطائرة إحدى الصحف العربية، وقرأت خبراً من زمرة الأخبار التي

تنقلها عادة الصحف العربية عن وكالات الأنباء العالمية وآلتها الاعلامية الغربية، مفاده أن استطلاعاً للرأي(!) أجراه في الولايات المتحدة الأمريكية معهد «انتراكتيف» ونشرت نتائجه مؤخراً، أن ٦٠٪ منهم يوجهون اللوم للطرفين الفلسطيني والمحتل الصهيوني (الضحية والجلاد) لعدم تحقيق السلام..!! والأمة بأسرها تعيش ربيعاً لم تشهده منذ أربعة عقود، في وقت بدأت أنظمة حكم تتهاوى في تونس الخضراء ومصر الكنانة، بإجبار رئيس الأولى على مغادرة البلاد ورئيس الأخرى على التنحي، بعد أن تحركت مكامن الغضب والأمل والثورة، فانطلقت الجموع في أقطار عربية لنيل حصتها في صناعة الفجر الجديد. وتتالت الثورات والانتفاضات في عموم الوطن الكبير، آملة أن تسقط حصون الطغيان والاستبداد ومرتكزاتها. وكانت هذه الثورات في سرعة انتشارها وقوة زخمها مفاجأة الأمة لذاتها وللعالم. ولذلك اتسمت المواقف تجاهها من قبل المهيمنين على القرار الدولي، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، بالحيرة والارتباك والمراوحة والضبابية. وحين تأكدت حتمية انتصار هذه الثورات، تخلى صناع القرار الدولي عن حلفائهم، وأعلنوا انحيازهم للثوار، الذي لن يغير في كل الأحوال من حقيقة مواقفهم، ولن يجعلهم يتراجعون عن تنفيذ استراتيجياتهم الهادفة إلى تفتيت الوطن العربي إلى كانتونات ودويلات إثنية وطائفية، ليكون مرتعاً لهيمنتهم ونفوذهم، ويؤكد ذلك الأحداث المفاجئة على الساحتين اليمنية والليبية.

ولقد وجدتُ أن من الصعوبة بمكان تصديق مثل هذه الاستطلاعات، وتحديداً توقيتها، وهي المرتّبة خصيصاً لأغراض سياسية كلما تمأزقت السياسة الأمريكية الخارجية، وهو ما دأبت عليه الإدارات الأمريكية وأبواق آلتها الإعلامية وما يعني أن لا شيء منفصلاً في المخطط الأمريكي ـ الصهيوني للمنطقة.

ويبدو التناقض واضحاً في ما تضمنه الخطاب المشترك للرئيسين الأمريكي والفرنسي وخطاب رئيس الوزراء البريطاني (الخطاب الإمبراطوري الاستعماري الجديد والخطاب الإمبراطوري الاستعماري القديم) بين الإصرار على رحيل الرئيس الليبي معمر القذافي، وبين رفض تسليح الثوار، كما أن التلكؤ والتردد في حماية المدنيين حيال ما ترتكبه كتائب القذافي من إبادة بات مثيراً لتساؤلات كثيرة. فالمشروع الغربي مشغول بمن سيكون بديلاً للقذافي، ومشغول أيضاً بليبيا ما بعد الحرب. وبمعنى أوضح، مشغول بالبترول الليبي وحماية القذافي من الملاحقة القانونية، وهما من شروط الصفقة التي لم تكتمل بنودها بعد. والمؤلم والمحزن في هذا المقام العزوف العربي عن القيام بدور فاعل. فإلى أين وصل الحال العربي في غيابه عن

الساحة؟ فطالما بقي العرب بعيدين عن المشاركة في الحدث الليبي الراهن عسكرياً أو حتى سياسياً، سيكونون بعيدين أيضاً عن المشاركة في تحديد مستقبل ليبيا. وكما جعل الغزو الإمبراطوري الأمريكي من العراق نموذجاً وأضحى مصدراً للتهديد لبعض العرب، فليس هناك ما يؤكد أن ليبيا بعد انتهاء القتال، ليبيا الجديدة، لن تكون هي الأخرى مصدراً للتهديد. لكن الأخطر من ذلك هو أن تكون ليبيا الجديدة على النحو الذي أراده الكيان الصهيوني في العراق بعد غزوه وتدميره واحتلاله ونهب ثرواته وتمزيقه، وإعادته إلى ما قبل العصر الصناعي؛ عندها سيكون على العرب جميعاً أن يدفعوا ثمن هذا الغياب.

إن تعميم نهج العجز العربي، وتثبيته أمراً واقعاً لافكاك منه هو إقرار بانتظار الأمر من البيت الأبيض الذي يسكنه الآن رئيس أقرب ما يكون إلى حاخام سياسي تشبه مواقفه من العرب وقضاياهم وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، مواقف ذلك الحاخام الصهيوني وتهديده الرئيس الأمريكي باراك أوباما بعدم التجديد له ولاية ثانية في البيت الأبيض إن لم يتم الإفراج عن الجاسوس الصهيوني جوناثان بولارد؛ ويحمل وقاحة ونكران وجود لكل الدعم الذي يشكل الأساس في استمرار الكيان الصهيوني، وحمايته من أية مساءلة أو محاسبة على ما يرتكبه من جرائم. وثاني ما يحمله أن بولارد كان يتجسس على أمريكا نفسها لمصلحة الكيان الصهيوني، وما أكثر أمثاله من الجواسيس المزروعين في الولايات المتحدة. أما الثالث فهو حجم السطوة الصهيونية على الولايات المتحدة وعلى الإدارات الأمريكية المتعاقبة؛ مع أن العكس هو المفترض أن يسود، خصوصاً أن الإدارة الحالية لم تدّخر جهداً أو تقصر في تقديم الدعم للكيان الصهيوني، ومعه الدفاع والحماية باستخدام «الفيتو» وغيره. وعندما يقترب القرار من لجم الاستيطان، مثلاً، تبدو الولايات المتحدة، بقضها وقضيضها، عاجزة عن إزالة مستوطنة عشوائية، والمؤلم أننا كعرب، نتوسل ونستجدي..

والآن، ثمة قابلية لاحت في الأفق للاعتراف بالدولة الفلسطينية، فتحت أبوابها دول أمريكا اللاتينية؛ وثمة أحاديث خجولة في أوروبا، والأمم المتحدة جسد بلا أسنان، وقراراتها شكلية ليس أكثر؛ خاصة وأن مجلس الأمن أسير «الفيتو» الأمريكي، وقراراته لا تنفّذ إن لم تكن تلبي رغبات البيت الأبيض العبري ومصالح الكاوبوي الأمريكي، وبشكل أخص خدمة الاحتلال الصهيوني. وانطلاقاً من هذه القابلية، ذهبت السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة وخطبت ود الغالبية فيها من أجل توفير الاعتراف بالدولة العتيدة، لكن اللوبي الصهيوني سارع إلى تحرك مضاد، فجاء الرد

القاطع والحاسم، كما المعتاد، من واشنطن، التي أعلنت رفضها خطط الحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية. هكذا تمارس الدولة المارقة، الولايات المتحدة، مجدداً دور قاطع الطريق، وهي التي لا تراعي غير الاحتلال الصهيوني واستيطانه وإرهابه، ولو كان هذا كله حتى على حساب المصالح الأمريكية نفسها.

بصريح العبارة، وكما أعلنت واشنطن، إن فكرة إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة غير مفيدة، ولن تسمح الولايات المتحدة بتمرير المشروع في مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال استخدامها لحق «الفيتو» كما فعلت مراراً مع كل مشروع قرار يستهدف الكيان الصهيوني. لكن واشنطن مع دولة فلسطينية بالمواصفات والشروط الصهيونية. وأمام هذا الواقع، فإن السؤال المطروح هو: هل أعدت الدول العربية وجامعتها والسلطة الفلسطينية عدتها للنزال المرتقب؟ المعركة تحتاج إلى قرار وإرادة وإعداد، وهي ليست مع العدو الصهيوني وحده، إنما مع الولايات المتحدة أيضاً. وبكلمات أكثر تحديداً ووضوحاً، إن المعركة هي مع المشروع الأمريكي الصهيوني – الغربي، بل والتخلي عن وهم المراهنة على الولايات المتحدة، التي أراد رئيسها باراك أوباما في خطابه إلى العالم العربي والإسلامي من القاهرة، أن يكون ضمن حملة علاقات عامة تستهدف تحسين صورة الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي، بحيث يحقق هدف الإبهار رغم أنه لم يتزحزح قيد أنملة عن الموقف الأمريكي من العدو الصهيوني ومخططاته الهادفة إلى تفتيت الأمة العربية، ونشر عوامل عدم الاستقرار في أقطارها.

لقد كانت مقدمات الإفصاح عن مشروع التقسيم والتفتيت والفوضى، الذي يعمل المشروع الأمريكي – الغربي – الصهيوني على تنفيذه في المنطقة العربية، قد برزت بعلانيتها إثر حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣. فقد برزت أثناءها وقائع جديرة بالرصد: أولاها أن العرب يستطيعون إلحاق الهزيمة بالعدو الصهيوني متى تحقق لهم التضامن وحشدوا طاقاتهم وقدراتهم واستخدموا ثرواتهم لمصالحهم الوطنية والقومية. وكان استخدام سلاح النفط كعنصر ضغط سياسي في المعركة قد أوحى أن بإمكان العرب انتهاج سياسة مستقلة، إذا ما تحققت لهم العزيمة والإرادة. إبان تلك الفترة، صرح وزير الخارجية الأمريكي مستشار الرئيس نيكسون للأمن القومي «هنري كيسنجر» أنه ينبغي العمل على جعل الكيان الصهيوني أكبر قوة إقليمية في المنطقة. ثم ما توصل إليه خبراء أمريكيون في تلك الفترة، بأن تفتيت البلدان العربية سيحول دون تشكيل قوة عسكرية عربية قادرة على التصدي للمشروع الصهيوني.

ومن شأن تحقيقه أن يخلق أسباباً جديدة للصراع بين العرب أنفسهم، حول مناطق متنازع عليها، كما أنه سيجعل الهيمنة على منابع النفط تتحقق بسهولة.

يؤكد ذلك ما يجري من أحداث مفجعة على بعض الساحات العربية. وقد رأينا بأم أعيننا كيف يجري تدمير ليبيا، باسم "ملك الملوك وعميد القادة العرب"، «دار دار وزنقة زنقة»، بما يعزز مشروع التفتيت الذي كان من أول الداعين إلى تحقيقه ولغزو العراق كبير الليكوديين الأب الروحي لحركة المحافظين الجدد، المستشرق الأنكلو ـ أمريكي، المؤرخ المختص بالتاريخ العثماني والمستشار الأبرز لبوش الأب والابن في أمور الشرق الأوسط، برنارد لويس. ولويس هذا هو صاحب السؤال الشهير عن العرب والمسلمين: «لماذا يكرهوننا؟» وأول من نحت مفهوم «صراع الحضارات» تعريفاً ثقافياً ـ حضارياً لهوية الشعوب وتخصيصاً لتمايز الغرب وتفوقه، قبل أن يتناول صموئيل هنتينغتون المفهوم ويحوله إلى نظرية في العلاقات الدولية. يُشار هنا، إلى أن برنارد لويس كان من بين الشخصيات الأمريكية التي أرسلت إلى ليبيا لامتحان القذافي بعد إعلان توبته إلى سيده الإمبراطوري الأمريكي.

ومن جهة أخرى، فإن تسعير النزعات الطائفية والمذهبية والدينية والعرقية من شأنه تفكيك النسيج الوطني للمجتمع العربي، وإشغال العرب باضطرابات داخلية لا يتورع معها بعضهم أحياناً أن يلجأ إلى القوى الغربية وفي مقدمتها قوى الاستعمار القديم (بريطانيا، فرنسا وإيطاليا) وقوى الاستعمار الجديد (الولايات المتحدة ومعها قوى الاستعمار القديم التابعة)، وإبقاء المنطقة العربية إلى ما لا نهاية سوقاً استهلاكية، فيسهم تفتيت الوطن العربي في إعادة تدوير أموال مبيعات النفط ومشتقاته.

وفي بداية التسعينيات من القرن الماضي، وتحديداً في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٠، تحدثت دورية ذا نيشن The Nation، عن حرب محتملة في نهاية العام. وإثر انتهاء حرب الخليج، وأثناء التحضير لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، صرح وزير الخارجية الأمريكي «جيمس بيكر» بأنه سيعاد تشكيل الخارطة السياسية لدول المنطقة بشكل أكثر دراماتيكية من تلك التي شهدتها المنطقة الشرق الأوسطية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، والتي تمثلت في فرض اتفاقية «سايكس ـ بيكو»، التي رسمت حدود التقسيم والتفتيت، وصدور «وعد بلفور» بقوة الأمر الواقع.(١)

وإثر عاصفة ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، كان التحضير العملي اللوجستي والمباشر لاحتلال العراق قد ارتبط بمقولة «الفوضى الخلاقة»، وتمزيق العراق ليكون

(١) دورية ذا نيشن The Nation، يناير / كانون الثاني ١٩٩٠.

نموذجاً في المنطقة، نموذج مخطط التفتيت، واعتبار احتلال بلاد الرافدين مجرد محطة على طريق إخضاع وابتزاز ونهب ثروات المنطقة كلها، لمصلحة المشروع الأمريكي – الغربي ـ الصهيوني الذي يتلاقى في نشأته مع نشأة الماسونية ومراحل تأسيسها وطقوسها وأسرارها ورموزها ونفوذها في عصر العولمة. فالماسونية هي الوجه الآخر للصهيونية، وكلتاهما وجهان لعملة واحدة بترابط الوشائج السياسية والعقائدية، والأساليب النفعية والدوافع وتبادلية الأدوار بينهما. وهو ما يؤكده الباحث العراقي عبدالكريم الزهيري، المختص باللغة العبرية، من خلال كتابه الذي يتوصل فيه إلى أن الماسونية ليست منظمة أو حركة سرية فحسب، بل إنها تعتمد على المنهج الباطني في أدائها الميداني الملتوي والمركّب؛ وخطورتها أنها لا تعمل بشعار واحد ولا تتوجه إلى ميدان معين، بل تتسلل إلى المواقع ومراكز النفوذ.(١)

وبما أن الصهيونية هي القفاز الخارجي لليهودية العالمية، والصهيونية والماسونية سواء، تضع الماسونية قرارها بشكل اختراقي وفق أساليب سايكولوجية مدروسة ومؤثرة، وتختار المشاهير كأهداف منتقاة من رؤساء ووزراء وبرلمانيين وعلماء وأدباء وصحافيين وفنانين. وتناول الكاتب هذه الظاهرة في عصر العولمة وكيف تناغم الماسون مع مرحلة الاستقطاب الأحادي الأمريكي، وأشار إلى حجم تأثير هذه الحركة وقدرتها على الانتشار والتسلسل والتناغم مع كل البيئات، فضلاً عن كيفية استهداف الماسونية للديانات السماوية عبر استثمار الأقليات الدينية وتوظيفها. ويؤكد المؤلف أن القوى الماسونية عملت مجتمعة على الضغط على المؤتمرين في سان ريمو في عام ١٩٢٠ للاعتراف بيهودية فلسطين والتخطيط منذ ذلك الوقت لإقامة (دولة) لليهود في فلسطين واستخدام انكلترا جسراً للحصول على مأربهم. كما أشار إلى أن وعد بلفور في عام ١٩١٧ بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين كان من تخطيط القوى الماسونية.

في ذات السياق، تعمل الاستراتيجية الصهيونية بوضوح وترعى المخططات بهدف تقسيم الأقطار العربية ونشر عوامل عدم الاستقرار فيها وتفتيت الأمة العربية. ينقل «ميخائيل بار زوهر»، الكاتب الصهيوني، في كتابه الصادر عن جامعة تل أبيب، إن الإرهابي بن غوريون، عشية انتهاء الحرب مع العرب عام ١٩٤٨، بدا مهموماً وحزيناً، فسألته الإرهابية جولدا مائير عن أسباب حزنه وقد قامت «الدولة العبرية»

(١) عبدالكريم الزهيري: الماسونية ـ ضبابية النشأة وباطنية المنهج، عرض جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٦٣٩، ٢٠١١/٤/١.

وانتصرت على العرب، فحدق في خارطة أمامه ليقول: «كيف لا أحزن وأقلق وأنا أرى «الدولة» التي طالمنا حلمنا بوجودها لا تشكل سوى نقطة صغيرة في محيط معادٍ يسيجها من كل جانب؟»! ويضيف «بار زوهر» إن بن غوريون شكل فريقاً من الخبراء وطلب إليهم وضع استراتيجية ثابتة وطويلة الأمد لا تكفل للدولة العبرية تحقيق عناصر أمنها القومي فحسب، وإنما أيضاً أن تكون الأقوى في المنطقة التي تشكل وعاءها الإقليمي.(١)

وضع هذا الفريق، الذي ضم: «يسرائيل جاليلي، إيغال يادين، موشي ساسون، رؤبين شيلواح، وجولدا مائير» استراتيجية حركية تضمنت ثلاثة مبادئ رئيسية:

أولها - بناء قوة عسكرية صهيونية متفوقة على العرب جميعهم.

ثانيها - إقامة جسور خلفية مع دول الجوار الجغرافي المحيطة بالعالم العربي والتضامن معها إلى درجة التحالف، وتوظيفها في سياسة لشد أطراف العالم العربي.

ثالثها - اختراق الجسد العربي وإرهاقه من خلال التعامل المباشر مع الأقليات الدينية والعرقية والطائفية وتشجيعها على التمرد والانفصال، وبخاصة في الدول الكبيرة في وادي النيل ووادي الفرات (أي مصر والسودان والعراق وسوريا).

وعلى الرغم من أن تفاصيل هذه الاستراتيجية الحركية، ولا سيما في مبدئها الثالث، ظلت طي الكتمان، إلا أن ماكشفته بعض الكتابات الصهيونية، وخصوصاً تلك المصنفة من النوع الاستراتيجي والأكاديمي، تفصح عن بعض خصائص هذه الاستراتيجية، التي تقوم على ضرب الأسس التي نشأت عليها المنطقة العربية والتي شكلت هويتها وعناصر تميزها في آن واحد. وهذه الأسس هي العروبة والإسلام وعلاقة التشابك بينهما. فالديانة الإسلامية قامت على التسامح الديني والتعددية المذهبية؛ كما أن العروبة باقترانها بقيم الإسلام تبرأت من النزعة العنصرية التي ميزت المفاهيم القومية في التطبيقات القومية الأخرى، وخصوصاً الأوروبية منها.

وهكذا، فقد أحكمت الاستراتيجية الصهيونية بوصلتها باتجاه إيجاد التناقض بين العروبة والإسلام والتسلل من خلال إيجاد الثغرات في جدار التماسك الاجتماعي للمجتمع العربي. فهي توجهت بصفة خاصة إلى بعض الأقليات وجعلت علاقتها

---

(١) ميخائيل بار زوهر: دافيد بن غوريون، جامعة تل أبيب ١٩٧٢، عرض جريدة الخليج الإماراتية ٢٠٠١/٧/٢.

معها أساس تفتيت الجسد العربي، وذلك بإحلال الولاء العرقي الطائفي موضع الولاء القومي تارة (وهو ما شهدناه في شمال العراق، كردستان العراق وجنوب السودان)، بل واستئصال الولاء القومي لصالح الولاء العرقي تارة أخرى.

بهذا المعنى سارت محددات سياسة الكيان الصهيوني في التعامل مع الأقليات داخل المجتمع العربي وفق أسلوب واحد أساسه ثلاثة عناصر:

١) إذكاء النعرة العرقية من خلال إبراز وإعلاء التميز العرقي أو الديني أو كليهما معاً.

٢) خلق القيادات لهذه الأقليات وتدريبها خارج الوطن العربي وبخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا.

٣) الإيحاء وترسيب القناعة بأن أياً من هذه الأقليات تملك القدرة والصلاحية لأن تخلق دولتها ـ المستقلة.

ويشرح الإرهابي شيمون بيريز في كتابه درع داود الصادر عام ١٩٧٠، جوهر ومبررات هذه الاستراتيجية بالقول: «إن شعوب هذه المنطقة خليط غير متجانس من القوميات والطوائف والجماعات الإثنية، وأن تبنّي الكيان حماية هذه الأقليات والجماعات الطائفية ودعمها ومساعدتها سيوفر له إمكانية التسلل إلى المنطقة والتحكم فيها.» وأضاف مؤكداً «إن قوة الكيان الصهيوني تبنى بضعف العرب ومحبة الشعوب غير العربية لها، وأن على الكيان أن يتسلل للشعوب نفسها.[١]

ويبدو أن أجواء التسوية التي تحققت بين مصر والكيان الصهيوني بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، وتجارب التسوية كذلك مع السلطة الفلسطينية والأردن، بمكوناتها تستهدف:

ا ـ نزع الإرادة الذاتية للنظام العربي وكبح قدرته.

ب ـ وأد فكرة العمل العربي المشترك.

ج ـ إنفراد العدو الصهيوني بحيازة أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

د ـ استمرار، أو الإبقاء على، تفوق العدو العسكري.

وفق هذه المكونات والأهداف، وبعد سباق توقيع الاتفاقيات والمعاهدات، أصبح العدو الصهيوني اللاعب الرئيسي، وموزع الأدوار في المنطقة، والمتحكم في توجيه الاستثمارات الدولية والمشروعات الإقليمية على النحو الذي يكرّس حالة

(١) شيمون بيريز: درع داود، الصادر عام ١٩٧٠، عرض جريدة البيان الإماراتية ١٩٩٩/٨/٢٩، نقلاً عن صحيفة «هاتسوفيه» الصهيونية.

من التفوق للكيان ونوعاً من التسابق المتعمد لكسب وده والقبول بالعيش في ظلال الهيمنة الصهيونية.

وما يبعث على الأسى أن بعض أركان النظام العربي لم يفعلوا على مدى قرابة أربعة عقود شيئاً ذا بال يُسهم في تطوير الموقف العربي العام وتقويته إزاء التحديات كافة وفي مقدمتها التحدي الصهيوني. فإذا كان من الضروري والمهم جداً استثمار العوامل الخارجية والفرص التي توفرها للتحرك دعماً للموقف العربي وتعزيزه في دوائر صنع القرار الدولي، فإن الأهم والأولى بداهة، منذ أن سكتت المدافع وقرقعة السلاح على الجبهات العربية مع الكيان الصهيوني، أن يركّز النظام العربي على جهوده لاستنهاض قواه وطاقاته وتوظيفها توظيفاً حصيفاً وعقلانياً لخدمة قضاياه المصيرية وإشهار وحشد التأييد والتعاطف الدوليين معها، مدخلاً واضحاً لبناء موقف عربي موحد ومتين إزاء التحديات التي تواجه الأمة، يعيدها تواقة إلى لاءات قمة الخرطوم وسنوات التحدي والكبرياء في حرب الاستنزاف المجيدة التي رافقت إعادة بناء القوات المسلحة المصرية بعد نكسة يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وصولاً إلى حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣. أمّا أن يصار إلى المراهنة والتعويل على العوامل الخارجية، لتجاوز مأزق السياسة العربية، فذلك، كما أثبتت السنوات، ليس سوى ضرب من المقامرة الخاسرة.

إن أجواء «السلام» التي تحققت بين مصر والكيان الصهيوني لم تجعل هذا الأخير يخفف من غلوه واندفاعه في استراتيجيته المعادية للعرب عموماً ولمصر خصوصاً. فمع العقدين الأخيرين من القرن الماضي، أعدّ مركز الأبحاث السياسية في وزارة خارجية الكيان مشروع مخططات لتقسيم الدول العربية كالعراق ومصر والسودان وسوريا ولبنان وغيرها. وقد أشرف على المشروع الخبير الصهيوني «زيونسنين» وعدد آخر من خبراء الكيان، مثل ديفيد كمحي، المدير العام الأسبق لوزراء الخارجية، وياهو هيركابي، مدير الاستخبارات العسكرية الأسبق، والبروفيسور يوشي أوليمرت، من مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، وأوري لوبراني المستشار الأسبق في حكومة الكيان، وديفيد ساسون نائب مدير عام وزارة الخارجية الأسبق للمهمات الخاصة. وقد تطرق المشروع إلى مخططات التقسيم هذه بالقول: «إننا نجد أنفسنا أمام إمكانيات واسعة لكي نبدّل الوضع كلياً.. فخسارتنا لسيناء يجب أن تعوض بإيجاد دولة قبطية في أعالي مصر والعمل على إيجاد المؤيدين لإسرائيل من بين المصريين أنفسهم». ثم يتطرق المشروع إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دول

وسوريا إلى أربع دويلات وتقسيم لبنان إلى خمسة كانتونات. وقد بدأت الاستراتيجية الصهيونية في الثمانينيات من القرن الماضي تولي اهتماماً أكثر للجناح الأفريقي من العالم العربي، بعد أن حققت التطورات في المشرق العربي إنجازات مهمة للكيان الصهيوني، وذلك باندلاع حرب الخليج الأولى وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وصارت الأوضاع في لبنان تعبّر عن انشطارات طائفية تكرّس قيام الكانتونات السياسية على أرض الواقع.

وإذا كان هذا الكيان الكولونيالي قد استطاع كظم غيظه على ضياع الحالة التونسية الصديقة لبيئته الفاشية الاستعمارية، وإذا كان قد عبرّ مواربة عن حسرته على فقدان امتيازات تلك الحالة العربية الشمال إفريقية، فإن ما جرى في مصر هز العدو من جذوره وجعله مرتبكاً وقلقاً وحائراً، وكشف عجزه وعدم قدرته على فعل أي شيء لإنقاذ نظام تحالف ونسق معه لأكثر من ثلاثة عقود، ساعياً لضمان الوصول إلى تسوية مع أي نظام عربي، يضمن الاعتراف بمشروعية اغتصابه لفلسطين. ومنذ بداية الحراك في مصر، تدرج الموقف الصهيوني من تعبير المسؤولين الصهاينة عن قلق الكيان مما يجري ومتابعته وصولاً إلى تحذير الإرهابي رئيس حكومة الكيان نتنياهو، من أن التغيير في مصر سيؤدي إلى اضطراب الأوضاع في الشرق الأوسط؛ ثم تصريح الإرهابي رئيس الكيان شيمون بيريز بأن الكيان الصهيوني يفضل الدكتاتوريات العربية على الديمقراطية، التي يمكن أن تنطوي على عداء للحالة الكولونيالية الصهيونية.

كذلك كتب الملياردير اليهودي الأمريكي جورج سورس في صحيفة الواشنطن بوست يوم الرابع من فبراير/شباط ٢٠١١، أنه ليس من مصلحة الكيان وجود أنظمة ديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ستكون حرة في خياراتها السياسية. وبالتوازي، عبرّ العالم الرأسمالي الغربي بارتباك وتخبط وتضارب عن قلقه البالغ حيال ما يجري في مصر تحديداً وفي غيرها، مما يعيد البسمة إلى أبناء الأمة، ويلأم الجراح وحالات العجز والهوان التي أرادها الحكام، ويعيد مصر إلى سياقها التاريخي الحضاري، بعيداً عن سياسة الوصاية والإملاءات ومناطق النفوذ، وإنهاء كل أشكال النكوص ورفض المساعدات المهينة واتفاقيات الذل والعار، لتبقى مصرنا التي في خاطرنا، تتحدث عن نفسها بلغة التغيير والتحرير.

إن تفتيت المنطقة هو العنصر الأساسي في "الشرق الأوسط الجديد"، الذي يُراد رفع بنيانه على أنقاض البنيان العربي القائم، والذي يفقد مناعته وحصانته نتيجة

ظروف وعوامل داخلية، ونظم ارتضت أن تبقى في أبراجها العاجية على حساب شعوبها؛ وأخرى خارجية وجدت المناخ والأرضية المناسبة. فهل صارت الوحدة عبئاً وحل محلها تحريك الفتن الطائفية والمذهبية والعرقية وحتى القبلية، التي شطبت شعوبها بكل طاقاتها، ونصبت نفسها وصياً أزلياً وصولاً إلى تيسير تفتيت المنطقة إلى دويلات تتناحر في ما بينها ويفتك حكامها بشعوبها. وهاهي ليبيا تدخل في القائمة بعد حرب النظام على شعبه، وما استدرجه في صفقة فاحت رائحتها، مع قوى العدوان والسيطرة والمصالح، بما ارتكبته من تدخلات في الشؤون الداخلية العربية في محاولة لإحكام القبضة والهيمنة على المقدرات والثروات العربية من جديد، تحت شعارات برّاقة زائلة.

إن المنعطف التاريخي الذي تمر به المنطقة العربية يضع الجميع أمام خيارين لا ثالث لهما:

ا ـ إما الاستجابة والخنوع للمشاريع الأمريكية ـ الغربية ـ الصهيونية الهادفة للهيمنة على المنطقة، أو

ب ـ وقوف القيادات السياسية العربية مع تطلعات شعوبها، بكل قواها وأطيافها، في خندق التنمية وبناء مجتمعات الكفاية والعدل، والإصلاح الديمقراطي وحمايتها من التبعية.

وقد كتب الكاتب البريطاني غاري يونغ في صحيفة الغارديان البريطانية (٢٠١١/٢/١٣)، يقول إن أحداث مصر برهنت على أن الزعماء الغربيين يعتبرون الحرية مسألة استراتيجية، لا مسألة مبدأ. ويتحدث الكاتب عن صورة العرب في المخيلة الغربية حيث يعتبرونهم أناساً متعصبين دينياً، ومتطرفين لا يعرفون سوى لغة العنف والإرهاب.! ولذلك فلا سبيل إلى نشر الحرية والديمقراطية بينهم (العرب) إلاّ من خلال فوهات البنادق. ثم يبين الكاتب كيف أثبتت الأحداث الأخيرة بطلان هذا التصور، فيقول: زعزعت الأحداث التي شهدتها تونس ومصر نظرة الغرب بأنها لا تطال معاهدة كامب ديفيد التي وقعها السادات باسم مصر في عام ١٩٧٩ والإرهابي بيغن، التي تضمن أن لا تؤدي التغييرات في مصر وغيرها من الدول العربية إلى تغيير في ميزان القوى القائم في المنطقة، نظراً لما حققته تلك المعاهدة من تحييد للجبهة المصرية، بل حولت مصر إلى شرطي لحماية الأمن الصهيوني، ومكنت الكيان من الاستفراد ببقية دول المواجهة، في محاولة لإخضاعها لسياساته، كما مكنته من العربدة في العديد من البلدان العربية وأتاحت له استباحة عاصمة عربية، بيروت، في

غزو لبنان عام ١٩٨٢.

ومرة أخرى، تماهت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع الموقف الصهيوني الذي نجح بضغطه على القاضي، اليهودي، الجنوب إفريقي، ريتشارد غولدستون، في دفعه للتراجع عن موقفه من جرائم العدو الصهيوني أثناء محرقة غزة في نهاية عام ٢٠٠٨ ومطلع ٢٠٠٩. وقد أشير إلى أن هذا التراجع قد جاء إثر ضغوط صهيونية مكثفة، وصلت حد منعه من حضور تعميد أبنائه وحرمانه من عقد أية لقاءات سياسية ودينية واجتماعية. وقد جاء تراجع غولدستون في مقال نشره مؤخراً في صحيفة واشنطن بوست، زاعماً أنه لم يتمكن من الاطلاع على تفاصيله؛ وذهب إلى أبعد من ذلك، باتهامه المقاومين الفلسطينيين، تعمد مواجهة المحتلين.

إن ما تشهده المنطقة العربية من حراك وأحداث أخذت طابع الثورات وضع المحللين والمراقبين أمام مشهد لا فكاك منه ووقفة تأمل جادة ليست عارضة، لتكون تحليلاتهم مبنية على عوامل مفتوحة في الاحتمالات وليس على انعكاسات ذاتية، أو آنية ضاغطة؛ لا سيما وأن الواقع المزمن قد يواجه على حين غرة موجة عارمة من السخط المتراكم، الذي لا يترك في الساحة أية خيارات متاحة، سوى خيار واحد يتمثل في التغيير.

وإذا ما عدنا إلى قرابة قرن من الزمن، إلى حالة الثورة العربية الكبرى وما تمخض عنها، نجد أن الواقع يزخر بما يختزنه من تراكمات مزمنة، وأن أخطرها ما سجله التاريخ العربي الحديث على الأمة ومستقبل أجيالها تلك الاتفاقية التي عرفت باتفاقية سايكس ـ بيكو ١٩١٦ ووعد بلفور المشؤوم ١٩١٧. فالأولى رسمت الحدود المصطنعة التي أرادها المستعمر البريطاني والفرنسي والإيطالي، والثاني وعد بجعل فلسطين دولة لشذاذ الآفاق من الصهاينة.

بيد أن الأمل في ما يحدث الآن في المنطقة العربية هو أن تكون ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني على أرض الكنانة امتداداً تاريخياً لثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ وما سبقها، لتأخذ مصر دورها الريادي الذي طال انتظاره، لا أن تكون وأخواتها في الأرض العربية، امتداداً شبيهاً بالثورة العربية الكبرى، في تقسيم وتفتيت جديدين لشرق أوسط جديد؛ بل أن تكون حالة التغيير الجارية تمثل التجسيد لعملية العالم العربي، ونظرة العرب إلى أنفسهم. ويقول غاري يونغ، إن تصورات الغرب الخاطئة جعلته يعامل العالم العربي وكأنه لم يبلغ سن الرشد، لكي يبرر الدور الغربي المباشر، أو المتواطئ في قمعه بكل وحشية. ويضيف الكاتب أن الأحداث الأخيرة

في العالم العربي، ومشهد العرب، المسلمين والعلمانيين والمؤمنين بالتعددية، وهم يحشدون قواهم من أجل الحرية والديمقراطية ضد طاغية مدعوم من قبل القوى الغربية، تفرض إعادة النظر في تلك الرؤية الغربية، وتدل على أن ثمة وسيلة لدعم الديمقراطية في هذا الجزء من العالم، غير الغزو والاحتلال، والقصف بالصواريخ والقنابل، والتعذيب والإذلال.

ويتابع الكاتب غاري يونغ فيقول، إن الأحداث الأخيرة أطاحت بذلك التصور الذي كان يحمله الغرب عن نفسه أيضاً؛ إذ كان يصرّ على أنه وسيط نزيه يسعى إلى نشر الديمقراطية والسلام والحرية في المنطقة، وأنه حريص على تجنب التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة.. وظل القادة الغربيون على جانبي الأطلسي، كما يقول الكاتب، يرددون في عصر ما بعد الاستعمار أنهم موجودون في العالم العربي من أجل مصلحته..

وعليه، فالحقيقة هي أن الغرب متورط في الأمور فعلاً؛ وما لا يمكن تصديقه أن يقوم الغرب بتسليح طاغية على مدى ثلاثة عقود، ثم يدّعي الحياد عندما تعلو الاحتجاجات ضد ذلك الطاغية. ويقول الكاتب «إن الغرب يدعم الديمقراطية عندما تكون الديمقراطية تدعم الغرب». ولكن حالة مصر تثبت أن الحرية بالنسبة إلى الغرب مسألة استراتيجية، لا مسألة مبدأ. وهذا يوضح السبب في أن معظم العالم كان يراقب الحشود في القاهرة بإجلال وإعجاب، بينما كان قادة الغرب ينظرون إليها بخوف وتوجس. فهم يدركون أن العالم العربي إذا أتيح له أن يختار زعماءه، فسوف يكون أولئك الزعماء أقل مساندة للغرب. ولم تكتفِ سياسات الغرب الخارجية في المنطقة بالتغاضي عن غياب الديمقراطية، بل ظلت تعتمد على الدكتاتورية وتدعمها.

يسخر الأكاديمي وعالم الاقتصاد الباكستاني «شاهد عَلَمْ»، البروفسور في جامعة نورث إيسترن - بوسطن الأمريكية، من تساؤل الكاتب الأمريكي - الهندي الأصل - فريد زكريا، من برجه العاجي على شبكة سي إن إن الإخبارية الأمريكية، عما إذا كان لبوش فضل في الأحداث الجارية في المنطقة العربية، وعمّا إذا كانت تلك الأحداث ثمرة، ولو متأخرة، لمشروع المحافظين الجدد لنشر «الديمقراطية».. في الشرق الأوسط. يقول عَلَمْ: يمكن أن يكون لجورج بوش وحلفائه من المحافظين الجدد بعض الفضل في موجة الاحتجاجات التي اجتاحت الشرق الأوسط، ولكن ليس بالطريقة التي يظنها فريد زكريا.. فالغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، والهجمات على باكستان والتدخلات في الصومال واليمن والدعم الفاضح لحروب الكيان الصهيوني الإجرامية

ضد الفلسطينيين واللبنانيين، أدت الى نتيجة واحدة محققة وهي تعجيل وتيرة سير التاريخ في هذا الجزء من العالم.(١)

وتلعب الولايات المتحدة دوراً خبيثاً؛ فهي تركب موجة الإصلاح والتغيير في المنطقة، وتتحدث عن حق الشعوب في الحرية والديمقراطية، وتوجه رسائل عبر أركان إدارة باراك أوباما عن ضرورة احترام إرادة الشعوب والأخذ بها والانصياع لها. والمعادلة التي اعترفت بها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «كوندوليزا رايس» شكلت لعدة عقود استراتيجية بلادها إزاء الشرق الأوسط؛ وهي صاحبة نظرية «الفوضى الخلاقة»، والمفاضلة الدائمة بين الاستقرار والديمقراطية لمصلحة الاستقرار فقط، أو حينما رأت الولايات المتحدة وشاءت أن تضع في سلم أولويات سياساتها الخارجية، العولمة في مواجهة الديمقراطية، سبيلاً ومدخلاً لنظام عالمي جديد.

لقد حفل المشهد العربي بأحداث وتطورات تعمق الأزمة التي يعيشها النظام السياسي العربي وتطرح بالحاح عدة قضايا شهدتها بداية التسعينيات من القرن الماضي، يأتي في مقدمتها سياسة «غطرسة القوة» التي عادت الولايات المتحدة الأمريكية تمارسها من جديد، على رغم انتهاء عصر الحرب الباردة؛ يواكبها شعور يسود عواصم الغرب وخصوصاً في مراكز الأعصاب الاقتصادية، أن ثمة حاجة ماسة إلى عالم اقتصاد جديد من طراز «بريتون وودز» الذي وضع أساس النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وهو النظام الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، ونعيش الآن نهايته أو نتائجه.

وتأسيساً على تجربة القرنين الماضيين اللذين أظهراً تلازماً ما بين الديمقراطية والليبرالية، فإنه من الطبيعي أن يرى مناصرو العولمة في قيام نظام اقتصادي ليبرالي عالمي، أنه سيؤدي حتماً بالضرورة إلى توسيع نطاق الديمقراطية ويدعم اتساعها سيما وأنها بالأساس أثبتت أنها النظام الأكثر نجاحاً والأكثر إغراء على الاقتداء.

وبالمقابل، فإن مناهضي العولمة يعتقدون أن الديمقراطية وحرية الأسواق من دون توازن وعملية ضبط لاندفاع حرية التجارة، ستؤديان حتماً إلى حالة من التصادم في ما بينهما. فالديمقراطية تهتم بالفرد وبرفاهيته كهدف أساسي. وعلى العكس من ذلك فإن مبادئ اقتصاد السوق تعامل الفرد كسلعة يمكن الاستغناء عنها بسبب الضرورة، أو الثقافة أو مستوى التعليم أو المهارة أو القدرات الجسمانية. إضافة

(١) شاهد عَلَمْ، أكاديمي وعالم اقتصاد، مقالته في موقع أنتي وور ٢٠١١/٢/١١.

إلى ذلك، فإن الديمقراطية ترتكز على الحقوق المتساوية للمواطنين. وعلى النقيض من ذلك، فإن مبادئ اقتصاد السوق ترعى التباين وعدم التكافؤ وتحرم بعض الناس من القدرة على توفير حاجاتهم الاقتصادية الأساسية، الأمر الذي يقلل من قدرتهم على ممارسة حقوقهم السياسية كاملة. أكثر من ذلك، فإن الديمقراطية تتعزز مع الاستقرار، وهي تستند إلى ائتلافات المواطنين، فيما تعمل مبادئ اقتصاد السوق على تشجيع الأنانية والمراكز الفردية المتنافسة ولا تشجع الائتلافات الفردية. وهي في الوقت نفسه لا تعرف الاستقرار. فهي تنتقل برؤوس الأموال والبضائع والأشخاص حيثما يوجد الطلب، وبالتالي فإن أهم عوائدها ومكاسبها تتحقق عن طريق المضاربات غير المستقرة والتنافسية غير النزيهة.

وبسبب التناقض القائم في جوهر كل من الديمقراطية والليبرالية، كان لابد من الناحية الواقعية أن يبرز أحد المفهومين على حساب الآخر. وبالفعل، فإن العولمة قد سمحت لمفهوم اقتصاد السوق أن يتغلب على حساب الديمقراطية؛ والنتيجة التي ترتبت جراء ذلك هي المزيد من الفقر والبؤس والبطالة وغياب التكافل والتعاضد الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي والمزيد من الفساد والجرائم وفقدان الأمن والتدمير البيئي.

وفي الحقيقة، لقد كشفت التجربة التاريخية بوضوح أنه لا يمكن بناء مجتمع ديمقراطي في ظروف البؤس والحرمان والفاقة. فالفقر هو ألد أعداء الديمقراطية؛ وما من مجتمع في الماضي أو الحاضر تمكن من تحقيق الاستقرار في أوضاع التعاسة والعوز. فلقد نجحت الديمقراطية في المجتمعات الغربية ونمت في القرنين الماضيين في ظل نظم اقتصادية ليبرالية، وذلك بحكم استفادتها من الظروف الدولية العامة التي أتاحت لمواطنيها العيش في بحبوحة اقتصادية، تحققت لها بفعل الحالة الاستعمارية تارة، وبفعل الهيمنة على موارد الآخرين تارة أخرى، وبفعل ربط اقتصادات الآخرين بالشرايين التي تصب في اقتصادها تارة ثالثة، وهو أمر يعتقد البعض بإمكان تكراره في ظل العولمة.

وهنا لابد من التذكير بحقيقة أن البحبوحة الاقتصادية التي شهدتها الدول الغربية ما كان لها أن تحقق انجازاتها على الصعيد الاجتماعي، وتحقيق النجاح الديمقراطي، لولا دور «حافظ الميزان» الذي قامت به الحكومات في المجتمعات الغربية لضبط المعادلة ما بين الديمقراطية والليبرالية. فمبادئ اقتصاد السوق لم تتمكن خلال القرنين التاسع عشر والعشرين من تطبيق مبدأ البقاء للأصلح بفضل

التدخل الحكومي في إطار مفهوم خلق دولة الرفاه الاجتماعي. وقد عمدت الحكومات الى التدخل في السوق بتشكيلة واسعة من البرامج المصممة لتحقيق نوع نسبي من التوازن في دخول الأفراد الاقتصادية ومنع اللامساواة من البروز. إذ قامت الحكومات بإقرار برامج التعليم الإلزامي الممول حكومياً ومنح هبات الأراضي الرخيصة لبناء الجامعات، وكذلك فرض مبدأ ضريبة الدخل التصاعدية وتقديم التأمين الصحي والرعاية الصحية المجانية للمسنين وللفقراء، كل هذه الإجراءات وفرت أرضية التعايش ما بين الديمقراطية والليبرالية في ذلك الوقت. ولكن منذ وصول الرئيس رونالد ريجان إلى البيت الأبيض (١٩٨١–١٩٨٨) مترافقاً مع انتخاب مارغريت تاتشر في بريطانيا، بدأت العقيدة الليبرالية الأنجلو – سكسونية الجديدة تطغى على سياسات العديد من الحكومات الغربية باتجاه تقليص دورها التدخلي في الحياة الاقتصادية. وقد انعكست هذه السياسات حتى على حكومات دول العالم الثالث تحت غطاء شعار الإصلاح والخصخصة. ونجم عن ذلك استشراس قوى السوق لتركّز الثروة في أيدي قلة من الناس، ثم جاءت نهاية الحرب الباردة وغياب البديل الأيديولوجي ليؤدي بدوره الى انقلاب قوى السوق صوب التوحش الرأسمالي والعولمة. وكان من الطبيعي أن يخلف ذلك ازدياد متنام في أعداد العاطلين عن العمل وتناقص مداخيل الأغلبية العظمى من سكان المعمورة. فلقد ألقت الأخيرة بالملايين في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وبريطانيا واليونان وإسبانيا وكندا واستراليا واليابان وغيرها إلى قارعة البطالة، وقد أسهم ذلك في اندفاع شعوب هذه البلدان الى استهلاك رأسمالها الاجتماعي، فازدادت الجرائم واتسع نطاق الأصولية والعنصرية، وتفاقم تعاطي المخدرات في الوقت الذي تدنت فيه المشاركة السياسية وانحسر الإقبال على صناديق الانتخابات وعم الفساد والفضائح والرشى أوساط رجال الحكم وحاشيته.

إنها العولمة بوصفتها السحرية، أمركة للعالم، أو بأنها تعبير مختلف آخر من تعابير الهيمنة الحضارية الغربية المتجددة. فالرأسمالية العالمية لا تعترف لا بالحضارات ولا بالدول، ولا تهمها المشاعر الوطنية والأيديولوجيات القومية، إلا بقدر خدمتها لآلة السوق والمنافسة والاستهلاك. والولايات المتحدة، بحكم تركيبتها العرقية والرأسمالية التاريخية، هي الأكثر ترشيحاً في الواقع لتكون أولى ضحايا التغييرات التي سيفرضها الاقتصاد العالمي على الأمم، كما الدول، على الجماعات كما على الأفراد.

كتب «وليام جريدر» في كتابه الذي يُعد أحد أكثر الكتب مبيعاً في قائمة جريدة

النيويورك تايمز «لدي أشياء قاسية أقولها عن وطني الولايات المتحدة. ففيما وراء الركود الاقتصادي والأزمة المالية التي عصفت بها في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، نحن في مشكلة أعمق مما يفترض الكثيرون من الأمريكيين، أو مما ترغب السلطات في الاعتراف به. ولست أرى طريقاً لطيفاً لقول ذلك، فأمريكا «كرقم واحد» قد انتهت، والولايات المتحدة تتجه للسقوط، وهو قصاص شديد سيفرض على مجتمعنا تحولات مؤلمة، كما سيوجه لطمات مذهلة لكبريائنا الوطني. ويضيف «جريدر»، إن استعادة عافيتنا القومية سوف تقتضي تغيراً كبيراً، تحولاً تاريخياً في طرائق عيشنا وعملنا، وكذلك في الطريقة التي نحكم بها».(١)

ويقول «عبدالحي زلوم» الذي أسهم في الأعمال التأسيسية للعديد من شركات أوبك «إن العالم قال "لا" بالقلم العريض؛ فالأزمات الاقتصادية المتعاقبة، والعولمة، وأدواتها المالية كالمشتقات المالية اعتمدت على مبدأ أن هناك أحمقَ يولد كل دقيقة. أما العولمة فاعتمدت على مبدأ أن العالم أصبح مسرحاً للتفتيش عن هؤلاء الحمقى، وقد وجدوهم في كل مكان». ويضيف زلوم: قال «صمويل هنتينغتون»، «لم يربح الغرب العالم بسبب تفوق أفكاره أو قيمه أو ديانته، وإنما ربحه بسبب تفوقه في استعمال العنف المنظم. والغربيون غالباً ما ينسون هذه الحقيقة، أما غير الغربيين فلا ينسونها أبداً». فالأزمة الاقتصادية الأخيرة وحروب الإرهاب الغربي في العالم الإسلامي مباشرة أو عن طريق الوكلاء كما في فلسطين والعراق وأفغانستان وباكستان وغيرها، هي مسامير في نعش المشروع الإمبراطوري الأمريكي الذي جعل من العولمة حصان طروادته».(٢)

ويختلف كتاب رئيس الوزراء البريطاني السابق «غوردون براون» الذي صدر مؤخراً، عن الكتب التي صدرت عن أمثاله، حيث إن الكتاب ليس مذكرات يتحدث فيها عن الفترة التي قضاها في منصب رئاسة الوزراء أو عن حياته الشخصية فحسب، بل يتناول الأزمة الاقتصادية الكارثية في العالم. وفي كتابه دعوة لاتخاذ نهج عالمي والعمل بتعاون كامل لإنقاذ الاقتصاد العالمي، والسعي إلى عولمة أفضل، يدعو البنوك إلى الالتزام بأخلاقيات اقتصادية، والابتعاد عن التهور والجشع واللامبالاة التي أودت

---

(١) وليام جريدر Com≡ Home America، عرض: عبدالحي زلوم، جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٤٩٥، ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

(٢) عبدالحي زلوم: أمريكا تريد والله فعّال لما يريد، عرض جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٤٩٦، ٢٠١٠/١١/٩.

بالعالم إلى أزمة قاسية، أفقدت الكثيرين أعمالهم ولقمة عيشهم وأذاقتهم المرارات.[١]

ويشدّد المستشار الاقتصادي «عبدالرزاق الفارس»، في المحاضرة التي ألقاها في الندوة التي عقدها مركز الخليج للدراسات في دار الخليج الإماراتية في ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠، على أن الأزمة المالية التي عاشتها أسواق الائتمان تعتبر أسوأ أزمة مالية يواجهها العالم منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين. وقال في المحاضرة التي حملت عنوان «الأزمة المالية العالمية.. هل انتهت حقاً؟» إنه «اعتماداً على دراسات متعددة من بعض المنظمات المالية الدولية ومراكز البحوث، فإن حجم الخسائر نتيجة تفجر الأزمة المالية العالمية وصل إلى حدود ٧٤ تريليون دولار.[٢]

وجاء في برنامج تلفزيوني اسمه Front Line على شبكة PBS الأمريكية ٢٠٠٩/٢/١٧، بعنوان «داخل الانصهار»، أن اجتماعاً عقد في ساعة متأخرة يوم الخميس ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ في مكتب «نانسي بيلوسي» رئيسة الكونغرس، حضره كبار رجال الكونغرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، بالإضافة إلى وزير الخزانة «بولسن» ورئيس البنك المركزي الأمريكي «بن شلومو برنانكي».[٣] وقال أحد الذين حضروا ذلك الاجتماع: «كنت في ذلك الاجتماع ولكني لم أكن أتوقع أن أسمع ما سمعت! فقد أبلغ برنانكي وبولسن الحضور أنهما بحاجة إلى ٧٠٠ مليار دولار لإيقاف انهيار أسواق الائتمان. وقال لنا «بولسن» بصوت متزن: (مالم تتصرفوا، فإن النظام المالي برمته ـ النظام الرأسمالي الأنجلو – سكسوني، في هذا البلد والعالم أجمع سينصهر ويتلاشى). ثم قال برنانكي، (إذا لم نفعل ذلك غداً، سوف لن يكون هناك اقتصاد أمريكي يوم الاثنين).[٤]

كان وقع الأزمة كالصاعقة مدوياً في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة المحركة للرأسمالية العالمية والمسؤولة أساساً عن هذه الأزمة. وفي الوقت نفسه، كانت الأزمة تتفاعل بشكل آخر في الاقتصادات الأوروبية باستثناء ألمانيا. ولم يكن باستطاعة معظم دول أوروبا، وبخاصة الدول الأقل ثراء، أن تسمح بتفاقم عجز موازناتها كما فعلت الولايات المتحدة، إذ إن ارتباطها بمنطقة اليورو يحرم

---

(١) غوردون براون: ما بعد الانهيار Beyond The Crash، عرض جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٥٤٥، ٢٠١٠/١٢/٢٨.

(٢) عبدالرزاق الفارس، محاضرة في مركز جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٥٢٢، ٢٠١٠/١٢/٥.

(٣) أنظر باب: من هو هذا اللوبي الصهيوني الذي يحكم الولايات المتحدة؟.

(٤) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١٠٩٠٣ ـ ٢٠٠٩/٣/٢٦.

عليها أن تفعل ذلك. بل كان هذا الارتباط نفسه هو الذي دفع بحكومات اليونان وإسبانيا وأيرلندا والمملكة المتحدة إلى تعريض مجتمعاتها لحالة خطرة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي حين فرضت إجراءات تقشف لتحصل على معونات من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. بمعنى، أن دول العالم الرأسمالي قررت تقليص الإنفاق على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، أي كل ما يرتبط بمصالح الطبقات الوسطى والدنيا، باعتبار أن حل الأزمة في النهاية يعتمد، حسب رأي اليمين المتطرف، الذي يمثله "أنبياء" الحرب كالمجمع الصناعي العسكري وأباطرة رأس المال في وول ستريت، على مزيد من التضحيات من جانب الفقراء ومتوسطي الحال بغض النظر عما تسببت به مظاهرات العمال في مدن أيرلندا واليونان وإسبانيا من خسائر مادية وفتن اجتماعية. ولا يهم إن كانت مظاهرات الطلبة في لندن أساءت لسمعة بريطانيا في أوروبا وخارجها، بعد إن كانت بريطانيا الدولة التي سخِرت من فرنسا عندما شلت المظاهرات الحياة فيها لأسابيع.

فمنذ أن رسخت الليبرالية الجديدة أقدامها في الغرب في بداية الثمانينياتّ من القرن المنصرم، وهي تواصل الهجوم تلو الآخر على كل الأفكار والمؤسسات والبلدان التي لا تنسجم مع سياساتها ومنطلقاتها. وكانت البداية في فرض نهج جديد على المؤسسات الاقتصادية الدولية ـ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ـ للتعامل مع بلدان العالم النامي، ثم توجت في حملتها من أجل فرض الأفكار والمشاريع السياسية الغربية على البلدان الأخرى بالضغط السياسي والدبلوماسي مدعومة بالسطوة العسكرية. وإذا كانت حملاتها العسكرية أصابت بعض البلدان بالتدمير، فإن حملاتها الاقتصادية كادت تورد العالم كله مورد التهلكة. وهو لا يزال يعاني ويقاسي ضراوة نتائج هذه الحملات المبنية على فرض الخصخصة وحرية السوق وحرية التجارة. وقد أظهرت إحصاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كمنظمتين اقتصاديتين دوليتين، كانتا رأس الحربة لهذه الحملات الاقتصادية، أنهما لم يحققا ما وعدا به من نمو، حتى في عرين الرأسمالية. إذ أعلن مسؤولون في وزارة الزراعة الأمريكية أن عدد الأمريكيين الذي يتلقون مساعدات غذائية في الولايات المتحدة بلغ ٤٣ مليون شخص، ما يشكل نحو ١٤٪ من سكان الولايات المتحدة الأمريكية. وتحدثت تقارير صدرت عن وزارة الخزانة الأمريكية، وفق بيانها اليومي، أن الدَين الأمريكي اقترب للمرة الأولى من الحد الأقصى القانوني، إذ فاق ١٤ تريليون دولار.(١)

(١) وسائل اعلامية، والسي إن إن وجريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٧٥٠ـ ٢٠١١/١/٢٢.

وتشير التقارير الإعلامية، ومنها الأمريكية، إلى أن الكيان الصهيوني يتلقى حوالي ٩,٢ مليار دولار على شكل مساعدات اقتصادية من الحكومة الأمريكية سنوياً. ولكن هناك مليارات إضافية أخرى لا يتم احتسابها، وهي الخسائر الاقتصادية والنفقات الخفية التي تتحملها الحكومة الأمريكية والخزينة الأمريكية نيابة عن الكيان الصهيوني. وقد خلص تحليل اقتصادي نشر مؤخراً إلى أن الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني كلف دافع الضرائب الأمريكي ٣ تريليونات دولار. وتبين أن ٦٠٪ من هذه النفقات (حوالي ١,٧ تريليون دولار) ناتجة عن حماية الولايات المتحدة المتواصلة للكيان الصهيوني ودفاعها عنه، وهذه النفقات لا تشمل منظومة القبة الفولاذية المضادة للصواريخ التي تطلق من غزة ولبنان.

وحسب تلك التقارير يضاف إلى ذلك الدعم الذي بلغ ١،٨ تيرليون دولار، الذي يحصل عليه الكيان على شكل معاملات تجارية تفضيلية خاصة، وعقود محاباة تمييزية، أو مساعدات مدفوعة في حسابات أخرى.(١)

وجاء في تقرير منشور في موقع "ويبونز تو إسرائيل" الذي يستقي معلوماته من إحصاءات تنشرها على شبكة الانترنت منظمات مثل منظمة حقوق الإنسان الصهيونية (بتسيلم) واتحاد العلماء الأمريكيين، أن الولايات المتحدة خصصت للكيان الصهيوني في السنوات المالية ٢٠٠٠-٢٠٠٩، مبلغ ٢٤,٠٩٩ مليار دولار في بند التمويل "العسكري الأجنبي"، وهو البند الرسمي الخاص بالمساعدة العسكرية في الميزانية الأمريكية. وجاء في التقرير أن الولايات المتحدة، وبأموال دافع الضرائب الأمريكي، دفعت ثمن أو استلمت أكثر من ٦٧٠٩٠٣٣٩٠ قطعة سلاح وما يتعلق بها من المعدات وقطع الغيار إلى الكيان الصهيوني بقيمة ١٨,٨٦٦ مليار دولار من خلال ثلاثة برامج رئيسية لتمويل الأسلحة، خلال تلك الفترة.(٢)

وعن الأثر الذي تتركه هذه المساعدات العسكرية الهائلة في "السلام" في فلسطين والشرق الأوسط، كتب "جوش روبنز"، مدير المناصرة الوطنية للحملة الأمريكية لإنهاء الاحتلال الصهيوني، وهو محلل سابق لشؤون الشرق الأوسط: قد لا يؤاخَذ الكيان الصهيوني على تقصيره عن إدراك المتاعب المالية الحالية للولايات المتحدة، لأن المساعدة العسكرية الأمريكية إلى الكيان أبحرت دون أن تُمس عبر ميزانية ٢٠١١.

---

(١) تقرير لوكالة ستاندرد أند بورز، و وسائل إعلامية، و وكالة يوبي آي ، و جريدة الخليج الإماراتية ٣-١١-٢٠٠٩ و عدد الخليج الاقتصادي ١١٤٩٢/٥-١١-٢٠١٠ و موقع ويبونز تو "إسرائيل".

(٢) مقال ل. جوش برونز منشور في عشرات المواقع منها "ذي بروغريسيف مانيل" ٢٢-٤-٢٠١١.

ليس ذلك وحسب، بل إنها بلغت المستوى القياسي وهو ٣ مليارات دولار.

يتابع "روبنز" قائلاً: إن الولايات المتحدة زودت الكيان بمبلغ ٤١٥ مليون دولار إضافية، من أجل تدبير اللوازم وتمويل الأبحاث وتطوير مشروعات الدفاع الصاروخي الأمريكية– الصهيونية المشتركة، بما في ذلك ٢٠٥ ملايين دولار لتمويل نظام القبة الحديدية الذي تم نشره في الكيان في الآونة الأخيرة.(١)

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبرالكيان الصهيوني يمثل امتداداً لها في قلب المنطقة العربية، وجزءاً من أمنها القومي، خصوصاً في مواسم انتخابات الرئاسة الأمريكية؛ وحيث أن انتخابات الرئاسة على الأبواب، فإن الكيان الصهيوني يتصدر المشهد، ويتبارى أركان الإدارات الأمريكية والمسؤولون الأمريكيون في تقديم الطاعة والولاء لهذا الكيان طمعاً في نيل رضى وتأييد اللوبي الصهيوني واسع السلطة والنفوذ في الولايات المتحدة، وكل أشكال الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي له كذلك. ولم يتوانَ المسؤولون الأمريكيون في الإدارات المتعاقبة أو يتورعوا يوماً عن شن الحروب؛ فغزوا العراق واحتلوه ونهبوا ثرواته ومزقوه ودمروه، كما أن أفغانستان خير شاهد على ذلك أيضاً. والولايات المتحدة التي نشأت على الفتك والقتل والعنصرية والإبادة، وتحولت بين ليلة وضحاها إلى داعية لحقوق الإنسان والحرية والديمقراطية، وهي نفسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر الزيادة السكانية في العالم خطراً على أمنها القومي. وهذا ما يتجلى في التقرير الذي قدمه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كيسنجر إلى الكونغرس عام ١٩٦٨، والذي وردت فيه توصية تقول: "ما لم يحدث انخفاض طبيعي في عدد سكان العالم الثالث عن طريق تحديد النسل والمجاعات والكوارث الطبيعية، ينبغي على الولايات المتحدة أن تسعى إلى تخفيض عدد السكان هناك عن طريق الحروب ونشر الأوبئة". وبعد ذلك بسنة واحدة فقط، بدأ انتشار "أوبئة الدمار الشامل"، تماما كما أباحت الولايات المتحدة لنفسها استخدام كافة أسلحة الدمار الشامل طوال العقود الماضية التي عرفنا خلالها عدداً من أمراض الدمار الشامل، من بينها " الأيدز والإنثراكس والسارس وإيبولا وإنفلونزا الطيور"، وكان آخرها انفلونزا الخنازير. وكل هذه الأمراض جرى إنتاجها في مختبرات الرأسمالية الغربية التي تقودها الولايات المتحدة كما جرى تسريبها إلى الخارج. وقد جاءت هذه الأوبئة في إطار جهد غربي منظم. وتجدر الإشارة إلى أن إنفلونزا الخنازير هي من إفرازات الحمى الإسبانية التي انتشرت في العالم عام ١٩١٨ وقضت على أكثر من

(١) المصدر نفسه.

ثلاثين مليوناً من البشر، أي ما يزيد عن عدد الضحايا الذين سقطوا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

لقد لجأت الولايات المتحدة إلى كل أشكال القوة والبطش والسطوة والعدوان لقهر الشعوب وتحطيم إرادتها من خلال حروب مدمرة طاولت أكثر من بلد على مدى القرن المنصرم، وما زالت. وهاهي تنصّب نفسها داعية للحرية والديمقراطية مع أن تاريخها الأسود يحفل بالعداء المطلق للشعوب وحقوقها، وهي لم تدعم إلا الأنظمة القمعية والدكتاتورية في أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا، ولم توفر وسيلة إلا وقدمتها لهذه الأنظمة كي تشدد من قبضتها على القوى المطالبة بالحرية والعدالة والديمقراطية وتكم أفواهها، بل مارست أبشع أشكال التآمر لإسقاط الأنظمة المنتخبة شعبياً.

والولايات المتحدة، التي ارتكبت الموبقات بحق الإنسانية ومارست سياسات التمييز العنصري والاستعباد والإبادة الجماعية وتسعير الفتن وإشعال الحروب، وأحيت النزعة الاستعمارية في عقلية قوى الاستعمار القديم، تدرك أن دعواتها للحرية والديمقراطية لن تنطلي على شعوب الأمة العربية، وهي لن تستطيع، ومهما استعملت من مكونات التجميل، أن تجّمل وجهها القبيح من خلال المصطلحات المخادعة.

عبثا تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إيهام شعوب الأمة العربية بأنها تحمل همومها وتدعم قيام حكومات تلبي تطلعات شعوبها الساعية إلى إحياء وتجديد مشروعها النهضوي، بتفاعل ذاتي وموضوعي، ليكون وسيلة لإطلاق ديناميات الرفعة والتقدم الوطني والقومي، المستندة إلى أفكار العدالة الاجتماعية ومركزية دور الدولة في عملية التنمية لصالح الطبقات الوسطى والفقيرة ولصالح الوحدة العربية. فماذا لو جرت تغييرات في هذا البلد العربي أو ذاك، وجاءت أنظمة ديمقراطية بإرادة شعبية ومن خلال انتخابات نزيهة وشفافة، بديلة للنظام الشمولي ونظام الطوائف، وكانت خياراتها السياسية تتعارض مع سياسات التبعية والهيمنة الأمريكية؟ ورافضة للوجود الصهيوني الممعن في العدوان والتوسع والتهويد والاستيطان، فهل ستأخذ واشنطن بهكذا خيارات؟ وهل ستقف الولايات المتحدة، بسياسات إدارتها، مع الإرادة الشعبية وتؤيدها؟

من البديهي، أن تقف الولايات المتحدة، وتاريخها تعرفه وتدركه الأمة العربية، بصولجانها الإمبراطوري وبقوة ضد هذه الخيارات. بل ستعمل بكل ما لديها من قوة لمواجهتها وإجهاضها. وما الفيتو الأمريكي الذي أشهرته مؤخراً إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في وجه العالم لإسقاط مشروع قرار في مجلس الأمن يدين

الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية المحتلة، إلا خير دليل على أن الحديث عن ازدواجية المعايير لم يعد جائزاً، لأنه لا يتوافق مع المواقف الأمريكية وسياسات إدارتها. فهناك معيار أمريكي واحد لا فكاك منه، هو المعيار الصهيوني.

لقد عرّى "الفيتو" سياسات إدارة أوباما الداعمة للكيان الصهيوني التي توفر له الغطاء ليواصل احتلاله وعدوانيته. فهو باراك أوباما الذي برّر للعدو الصهيوني جريمته في عرض البحر المتوسط داخل المياه الدولية بحق سفينة مرمرة التركية التي حملت نشطاء من بلدان مختلفة في محاولة منهم لكسر الحصار المفروض على شعب قطاع غزة، وكأنه يقول إن ما فعلته العصابات الصهيونية كان دفاعاً عن الكيان الصهيوني ويجب ألا يشكل إرسال المساعدات الإنسانية تعريضاً لأمن الكيان..

لم يكن هذا "الفيتو" الاختبار الأول لإدارة باراك أوباما الذي قوّض تطبيق القانون الدولي. فقد سبقته عدة اختبارات لم يكن النجاح في معظمها حليفاً للرئيس الذي حوّل شعار التغيير في حملته الانتخابية إلى أيقونة. والعالم بأسره يتساءل عن مغزى إشهار هذا "الفيتو"الذي يسوّغ واحداً من أشرس الكيانات الكولنيالية والفصل العنصري، ويحمي آخر احتلال على وجه المعمورة. فكيف تسمح إدارة لها هذا التمدد الإمبراطوري على الكوكب الأرضي لنفسها أن تكون حليفاً للقاتل والمحتل، إلا إذا كانت هذه الإدارة تقاسمه القتل والاحتلال، و هي أكثر من شريك؟

والولايات المتحدة بهذا الموقف، وهذه السياسة، تؤكد أن هذه الدولة الكبرى التي تلعب "دور الوسيط" في عملية التسوية في الشرق الأوسط، هي العقبة الكأداء أمام التسوية، وأن كل ما يقال عن أفكار جديدة أو مبادرة جديدة هو هراء، لأنها تفتقر إلى الصدقية، ولأن الرئيس باراك أوباما، الذي يستعد لخوض معركة تجديد رئاسته، ويحتاج إلى دعم الكيان الصهيوني بوقوف اللوبي الصهيوني إلى جانبه، سبق له أن لعق شروطه لوقف أو تجميد الاستيطان مقابل استئناف المفاوضات؛ ورضخ صاغراً للضغوط الصهيونية باستئناف المفاوضات من دون شروط. تماماً كما هي اللجنة الرباعية الدولية، منذ أنشئت العام ٢٠٠٢ (الولايات المتحدة، الإتحاد الأوروبي، روسيا والأمم المتحدة) لمتابعة ودفع ما يسمى عملية التسوية، تفتقر إلى الصدقية لأنها ظلت رهينة سياسات الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، على الرغم من كل الانتهاكات التي تعرضت لها قرارات الشرعية الدولية.. كما ظلت رهينة الممارسات العدوانية للاحتلال الصهيوني، والدعم الأمريكي اللامحدود لهذه السياسات. ولأن التجربة مع إدارة باراك أوباما، لاسيما بعد اغتيال أسامة بن لادن في العملية التي

نفذتها الولايات المتحدة في (١-٥-٢٠١١) في باكستان التي تحولت إلى ساحة يخاض فيها ومنها ما أطلقت عليه صانعة وراعية الإرهاب، "الحرب على الإرهاب". وبمقتل بن لادن تطوى صفحة الاسم، لكن لا يبدو أن تلك الحرب ستنتهي بين ليلة وضحاها، بدليل هذا الاستنفار الذي شهده العالم كله، بصخبه الإعلامي، بُعيد خروج ساكن البيت الأبيض بمفاجأته المدوية التي أعلن فيها أن الولايات المتحدة قتلت بن لادن، الظاهرة التي نشأت أو تمت فبركتها خلال الحرب لقتال الاحتلال السوفييتي ولإسقاطه في أفغانستان، ما فتئت أن انقلبت وارتدت، لتتحول إلى حروب متعددة الجهات والجبهات، أعيدت إلى دائرة الضوء.

والأسئلة التي لابد منها: ماذا عن العراق، وماذا عن أفغانستان وباكستان، وماذا عن المغرب العربي، وماذا عن الموقف من الإسلام، وماذا عن قضايا عادلة تسمح بالعمل على إبادتها، وماذا عن شيطنة دول وقوى وجماعات؟ و ماذا؟ و ماذا؟! كل هذا تحت ستار هذه الظاهرة واستغلالها وركوب موجتها، لإشهار حرب ضروس هنا وهناك وعلى المنطقة، لغايات ليست في نفس يعقوب بل صارت معلومة لكل ذي بصر وبصيرة.

هذه الظاهرة، وبعد المحطة المفصلية التي تمخضت عن مقتل بن لادن بعد أن تمكنت منه أجهزة الاستخبارات الأمريكية، وبما تكتنفه من غموض، عسى ألا تكون في هذه المرحلة وتوقيتها ورقة انتخابية تخدم باراك أوباما والديمقراطيين للتجديد له ولهم لولاية رئاسية ثانية، تعيدنا إلى المشهد ذاته، أسلوباً وتوقيتاً وهدفاً، الذي مارسته إدارة بوش الابن، في عملية العثور على الرئيس العراقي صدام حسين ومن ثم إعدامه، في محاكمات تذكّرنا بمحكمة وتهريج عباس فاضل المهداوي، الذي أعدم العديد من الرموز الوطنية العراقية خدمة لحلف بغداد أو الحلف المركزي.

أما عن أوروبا التي لم يرتق موقفها الرسمي تجاه الصراع العربي - الصهيوني إلى المستوى الذي يمثل القيم والمبادئ التي تدعو إليها دول القارة وتتغنى بها، وهي عضو رئيسي في اللجنة الرباعية الدولية الخاصة في الشرق الأوسط، فإنها، باتحادها الأوروبي، ما زالت أسيرة إرث الحرب العالمية الثانية والشعور بالإثم تجاه ما يعتبره اليهود إثماً ارتكبته أوروبا بحقهم تحوّل، بفعل سطوة اللوبيات اليهودية، إلى إثم صهيوني بحق الشعب الفلسطيني؛ علماً أن الدول الأوروبية كانت الفاعل والشريك في الجريمة النكراء التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني من خلال زرعها هذا الورم السرطاني، الكيان الفاشي الكولنيالي الصهيوني، في قلب الوطن العربي، في عملية

تهجير لليهود وتسهيل هجرتهم من أراضيها إلى فلسطين، ومن ثم دعمها لهذا الكيان الاحتلالي بكل وسائل البقاء وتمكينه وتعزيزه وتطوير قوته ووجوده.

لا يختلف إثنان على حقيقة أن الموقف الأوروبي الرسمي لا يزال في الواقع تابعاً للموقف الأمريكي، ولم يخرج من دائرة الموقف النمطي واللفظي الداعي لعملية التسوية، والمعتبرِ تهويد الأراضي الفلسطينية، وكذلك الاستيطان، غير شرعي، من دون أي تحرك فعلي يلزم العدو الصهيوني بتنفيذ هذه الاعتبارات أو القرارات الدولية بهذا الشأن، أو اتخاذ أي موقف عملي رداً على الانتهاكات الصهيونية المتمادية لهذه القرارات، أو لردعه عن التمادي في العدوان، وارتكاب المجازر وجرائم الحرب كالتي وقعت في قطاع غزة ولبنان، أو الحراك الذي يقع في الضفة الغربية ضد جدار الفصل العنصري. أما آن لدول الاتحاد الأوروبي، المرتبطة بالكثير من المصالح مع الدول العربية، أن تخرج عن كونها مجرد تابع للأمريكي إلى انتهاج سياسة تنأى بها عن الوصاية الأمريكية، مستقلة ومؤثرة في الشرق الأوسط، ومدافعة عن مبادئ الحق والعدل؟ سياسة الفكاك من التبعية الأمريكية ومآزقها في حروبها الفاشلة، التي لا ناقة ولا جمل لأوروبا فيها، وذلك نتيجة تبعية أبرز القيادات الأوروبية لواشنطن، كنوع من الإخلاص و رد الجميل لمن أوصلوهم لسدة الحكم؟

أما آن للكيان الأوروبي الخروج من شرنقة حرصه الزائف على عدم إغضاب الكيان الصهيوني، فيكون موقفه جلياً لا لبس فيه حيال المعركة الدبلوماسية الضروس في الأمم المتحدة بدورتها سبتمبر/أيلول ٢٠١١، معركة الدولة الفلسطينية، وليكون موقفاً أخلاقياً، لا يخضع لحسابات القسمة أو الطرح، لأن في ذلك انتهاكاً للحق الإنساني والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية؟

يبدو أن أوروبا، التي تجد صعوبة بالغة في السيطرة على أزماتها، ومنها الاقتصادية التي ضربت العديد من دولها، وبات عدم الاستقرار يتهددها، ستلحق بمصير الإمبراطورية الأمريكية التي وضعت قدميها على طريق الهاوية. فكلاهما بدت عليه علامات العجز والشيخوخة. وكما توقع الكثيرون من خبراء الاقتصاد والعسكرية في الولايات المتحدة والعالم، فإن سرطان الانهيار عند هذين الكيانين لم يتوقف؛ بل إن عوامل الانهيار في الإمبراطورية الأمريكية التي قامت على العنصرية والاستعباد والإبادة والغزو والحروب بدأت تنشط بفعل الأزمة الاقتصادية التي تلعب الدور الأبرز إلى جانب الحروب التي شنتها الإدارات الأمريكية، وآخرها الحروب التي شنتها إدارات كلينتون وبوش الأب وبوش الابن، ويواصلها خلفه باراك أوباما؛ إذ بدأ

الإفلاس والضعف ينتشران في أوصال المؤسسات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، وكذلك إرهاصات السقوط التي بدأت تظهر عليها، وإن تظاهرت بأنها ما زالت تحافظ على قوتها وسطوتها وهيمنتها التي قد تمتد لربع قرن أو أكثر. والغرب، بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية، يمكنه التأثير في الأحداث الجارية في المنطقة العربية، وفي انتفاضة شعوبها التي صنعت هذه الحركة النضالية في داخل الأرض العربية، ولكنهم تعلموا من غزوهم للعراق، أن يفعلوا ذلك بهدوء.

ومن غير الممكن أن يكون الغرب، أوروبا والولايات المتحدة، نصيراً موثوقاً للديمقراطية، إلا إذا كان ذلك يخدم مصالحهم. فأوروبا تمارس سياسة الابتزاز وتقول أنها تعيد النظر في سياسات المساعدات التي تقدمها إلى بعض البلدان العربية، وتدعي أنها تريد ربط هذه المساعدات بالعملية الديمقراطية، التي سعى الحراك العربي والانتفاضات العربية إلى تحقيقها.

والمساعدات الأوروبية، على تفاهتها، لم تخلُ من شروط مرتبطة مباشرة بالسياسات الاقتصادية لهذه البلدان التي ارتضت وسمحت بفتح أسواقها أمام الشركات العابرة للقارات ومنها الأوروبية؛ كما أن أوروبا لم تقدم تلك المساعدات للبلد الذي ترى أن سياسته لا تغرّد داخل سربها.

فالديمقراطية، التي تتبجح بها أوروبا هي التي تأتي نتائجها وفق هوى البلدان الغربية؛ ولن ينسى أحد الموقف الأوروبي ـ الأمريكي من الانتخابات الفلسطينية التي جاءت على غير الهوى الأوروبي – الأمريكي – الصهيوني. وليست مساعدات الغرب، المرتبطة بالديمقراطية، إلاّ ضربة استباقية حتى لا تأتي نتائجها مخالفة للآمال الغربية. فهي تقول للعرب إنه يحق لكم ممارسة الديمقراطية إن هي أفرزت سياسات ليس بالضرورة أن تخدم مصالحكم، ولكنها بالضرورة تخدم مصالح الغرب والكيان الصهيوني.

أما الآن، وقد أذهل الغرب ما يحدث من حراك يجتاح المنطقة العربية، يطالب بحقوقه من دون عنف، فقد عاد هذا الغرب للجوء إلى طريق المواربة العنصرية حينما جعل تلك المساعدات.. رهناً بممارسة الديمقراطية، في عملية رشوة مزدوجة، مالية بخسة ومعنوية متعالية؛ تتضح الأولى من قيمة المساعدات، فيما تتضح الثانية من خلال جعل الغرب نفسه مرجعية للحكم على من هو ديمقراطي ومن هو خلاف ذلك، بمعنى من ليس مع مرجعيتنا فهو ضدنا.

أما السم الزعاف الذي يحمله الأمريكي البشع، فإنه يبرز في القرصنة الأمريكية،

يوم وزعت بريطانيا التابعة في نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠٠٨، مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي يهدف إلى فرض عقوبات على من يساهم في العنف في الصومال وزعزعة أمنه؛ وهو مشروع قرار "ظاهره فيه الرحمة وباطنه فيه العذاب"، عذاب التدخل والهيمنة.

وحسب القانون الدولي، إن أول دولة ينطبق عليها مشروع القرار هذا هي الولايات المتحدة، لما أحدثته من دمار في هذا البلد وغيره من البلدان الفقيرة تحت مزاعم مكافحة "الإرهاب"، وهو ما نتج عنه فوضى داخلية غير خلاّقة أفرزت عصابات مسلحة وقراصنة يجوبون بحُرية سواحل منطقة القرن الإفريقي طولاً وعرضاً، كما نتج عنه نظام حكم أضعف من أن يحكم قرية، ثم قدمت هذا البلد البائس على طبق من فضة لحليفتها أثيوبيا.

لكننا، وبحكم خبرتنا الطويلة كعرب مع بريطانيا صاحبة السجل الاستعماري الحافل البغيض، يمكننا القول إن بريطانيا تهدف من وراء مشروع القرار هذا إلى تحقيق تواجد عسكري غربي في منطقة القرن الإفريقي بزعم محاربة الإرهاب، والعمل فعلياً للسيطرة على مضيق باب المندب باعتباره ممراً بحرياً استراتيجياً، ما يعيد المنطقة إلى مناطق النفوذ الاستعماري، وما يؤكد الشكوك حول النوايا البريطانية لاستفحال ظاهرة القرصنة، خاصة أمام سواحل "جمهورية أرض الصومال" المحمية البريطانية السابقة، بل وتعدتها إلى المياه الإقليمية لدول مجاورة، وسط تواجد عسكري أمريكي في المنطقة؛ وهو وضع يمكن معه القول إن هناك نوايا مبيتة للولايات المتحدة وحلفائها تجاه هذه المنطقة تكون ظاهرة القرصنة الصومالية المدخل لبدء تنفيذها من خلال تواجد عسكري مكثف ومتعدد الجنسيات في المنطقة، بما يشكله هذا التواجد من أخطار على الأمن القومي العربي.

وبحكم خبرتنا كعرب أيضاً، مع الولايات المتحدة، فإنه من غير المستبعد أن تكون هذه الظاهرة صناعة أمريكية تديرها وتوجهها وتحميها واشنطن، كأكبر ظاهرة وموجة قرصنة في التاريخ، تذكّرنا بتاريخ المجتمع الأمريكي، ذلك المجتمع الذي تأسس بناؤه على مآس إنسانية يشيب لها الولدان، بداية من الاستيلاء على أراضي الهنود الحمر بالقوة ثم دحرهم بدلا من التعايش السلمي معهم. كما أن هذا السلوك، الاستيلاء على أراضي الغير ونهب ثرواتهم، تكرر في تاريخ الحركة الصهيونية حين فكر مؤسسها "هرتزل" في مشروع دولة "يهودية" في فلسطين تكون وطناً قومياً لشذاذ الآفاق، ما يعدّ تمهيداً لخطوة ما في منطقة القرن الإفريقي، خاصة مع التواجد

العسكري الدولي في منطقة البحر الأحمر، مما يشكل تدويلاً لهذا الممر المائي الذي يمثل عصب التجارة الدولية، وحصاراً للدول المطلة عليه بشكل ينسجم مع تطلعات وطموحات الكيان الصهيوني. وترى الولايات المتحدة أن المقاربة العسكرية وحدها لن تحل مشكلة القرصنة؛ ولإحكام الطوق على البلدان المتشاطئة مع البحر الأحمر، ينبغي أن تكون المقاربة من خلال الحلول السياسية والاقتصادية، خاصة وأن إدارة باراك أوباما قد جاءت وفي جعبتها "دواء" لكل معضلات البشرية، فكانت القوة العسكرية الأداة المفضلة لحلها.

فالولايات المتحدة لم تتوقف منذ عقود طويلة عن استخدام القوة العسكرية لحل معظم المشاكل التي تواجهها. ويكفي استعراض ما حصل في البلدان النامية، وهو ليس استثناء. كما أن القول أنه إدراك لإخفاق نهج القوة العسكرية يستتبع أن تكون له أصداء في مشاكل العالم. فالقضية الفلسطينية، ومنذ عقود، لم يكن هناك أي مقاربة منها إلا بالاقتحام والقتل والمجازر؛ وحتى المفاوضات لا تتم إلا تحت قصف المدافع وغارات الطائرات، وهجمات قطعان المستوطنين وجرافات الاستيطان؛ كما أن استخدام الترهيب ومختلف وسائل التعذيب لم تتوقف لحظة مع بلدان أخرى من أجل تحقيق الانصياع للإرادة الأمريكية التي تريد أن تجعل من القرصنة مدخلا لها من أجل فرض هيمنتها وتعظيم نفوذها في تلك البلدان من خلال الإغراء بالتنمية، تماماً كما أصبحت الدرع الصاروخية في أوروبا الشرقية توسلاً لبعض دول الكتلة الشرقية السابقة لمحاصرة روسيا باسم مواجهة صواريخ البلدان الخارجة عن "الطاعة" الأمريكية كما أصبح غزو أفغانستان مطية لمحاصرة الصين وروسيا.

وكعادتها، فإن الولايات المتحدة، ومعها هذه المرة روسيا، تجاهر بالإصرار على ازدواجية هذه المعايير، والانحياز إلى جانب الكيان الصهيوني والتعامل مع العرب بأنهم" تحصيل حاصل". وفي مؤتمر الأمم المتحدة لمراجعة حظر انتشار الأسلحة النووية في نيويورك (مايو/أيار ٢٠١٠) برزت ازدواجية المعايير بكل صفاقة، وبشكل فج ينم عن سقوط مدوّ للأخلاق السياسية، وكيف يتم النظر إلى المنطقة، شعوباً وموقعاً وثروات، من خلال العين الصهيونية، عين ذلك الكيان الكولنيالي فقط. فالولايات المتحدة وروسيا هما اللتان صاغتا مبادرة لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، نزولا عند مطالبات من الجانب العربي وحركة عدم الانحياز.

إنها المبادرة التي تدعو إلى " إنشاء" منطقة خالية من الأسلحة النووية من دون الإشارة إلى الكيان الصهيوني، مع أنه "الدولة الوحيدة" التي تمتلك ترسانة من

هذه الأسلحة تزيد على مائتي رأس نووي، والوحيدة في المنطقة التي لم توقع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بل وتجاهر بعدم استعدادها للتوقيع عليها.

ولا ينتهي الأمر عند هذا الحد بل إن "المبادرة" تذهب إلى أبعد من ذلك عندما تتحدث عن ضرورة تحقيق تقدم في عملية التسوية في الشرق الأوسط. ما يعني أن الولايات المتحدة وروسيا تريدان إبقاء سيف الأسلحة النووية في الكيان الصهيوني مسلطاً على رقاب العرب كي يقبلوا بالسلام "الصهيوني".

ومن جديد، يجد العرب أنفسهم كالأيتام على مأدبة اللئام، فمن يهن يسهل الهوان عليه. إنها بصراحة محاولة لفرض الإذعان والاستسلام على العرب، وبكلمات محددة: إذا كنتم تريدون منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، فما عليكم، يا عرب، إلا أن تقدموا للكيان الصهيوني ما يراه من ضمانات، ثم أن توقعوا على المعاهدة وشروطها وعلى البروتوكولات الإضافية التي تسمح بتفتيش منازلكم ومكاتبكم ومصانعكم ومدارسكم وجامعاتكم وثيابكم وحتى أسرة نومكم وعقولكم، كما تسمح بكَمّ أفواهكم وتغيير مناهجكم الدراسية والدينية للتأكد من خلوكم من أي شيء له صلة بالذري أوالنووي.

والمضحك المبكي أنه في مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي عقدت العام ٢٠٠٠، تم الترحيب بانضمام الدول العربية إلى المعاهدة، وتمت الإشارة إلى الكيان الصهيوني بالاسم على أنه الدولة الوحيدة التي لم تنضم للمعاهدة. أما اليوم، وبعد أكثر من عشر سنوات، حيث من المفترض أن تتزايد الضغوط العربية والدولية على الكيان الصهيوني لإجباره على الانضمام، فإن ما يحصل هو العكس؛ إذ يتم تجاهل الكيان الصهيوني، ولا يأتي أحد على ذكره، وكأن من حقه، وهذا ما هو حاصل، أن يمتلك ما يريد من الأسلحة، ومن حقه أن يقبل أو يرفض باعتباره دولة فوق القانون الدولي، يحق لها ما لا يحق لغيرها، وهي شريعة الغاب في ظل هوان عربي.

وحين تعلن وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بوضوح أن الولايات المتحدة ترفض عرض المشروع الخاص بالاستيطان الصهيوني في القدس والضفة الغربية على مجلس الأمن، فإن هذا يفضح حقيقة الموقف الأمريكي ليس من الاستيطان فحسب، بل من الدولة الفلسطينية أيضاً.

ذلك أن من يهدد بحق النقض، الفيتو، في مواجهة مشروع قرار يدين الاستيطان، يعني أنه يدعم الاستيطان ويؤيده؛ ومن يمارس الضغوط والتهديدات ضد دول العالم لمنعها من الاعتراف بالدولة الفلسطينية يعني أنه لا يريد قيام هذه الدولة؛ واللافت في

هذا السياق، أن الموقف الرسمي العربي لم يُحسم بعد، رغم اتضاح الموقفين الأمريكي- الغربي والصهيوني.

وكيف يمكن أن يكون أسر جندي غازٍ جاء ليقتحم ويقتل ويسفك الدماء ويرتكب المجازر ويدمر ويعتدي يمنة ويسرة، جريمة حرب في العرف الغربي- الأنكلو- سكسوني، فيما هذا العرف يعمي الأبصار عن آلاف الأسرى الفلسطينيين الذين يزج بهم الاحتلال الصهيوني في معسكراته النازية، وفي داخل وطنهم؟ وكيف يمكن لدول كبرى، يطلق عليها بهتاناً "المجتمع الدولي" أن تفرض أو توجه بإنشاء محاكم دولية خاصة هنا وهناك، وفي الوقت نفسه تمنع على أي كان، ولو باستخدام القوة والضغوط والابتزاز والتهويل والوعيد، إن استدعى الأمر، أية مقاربة من شأنها سوق مجرمي الحرب الصهاينة إلى المحاكم، وهو ما حدا بما يسمى بالعدالة البريطانية، في حكومة غوردن براون السابقة، لإجراء تعديلات على القانون البريطاني، لكي يفلت مجرمو الحرب الصهاينة من العدالة.

وكيف يمكن أن تزاوج الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها ولايتها العنصرية الحادية والخمسين في فلسطين المحتلة، بين رفضها الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، لكي تنقذ رئيسها وجنودها من أية مساءلة أو محاكمة، وتمارس في الوقت نفسه الضغوط لتنفيذ أحكامها، إن صدرت، في حق من لا يغرّد داخل سياستها، أو يمانع خضوع بلاده إلى هيمنتها؟ إنها عدالة ما يسمى "المجتمع الدولي"؛ إنها "العدالة" الدولية!! وكيف يمكن أن تعلن واشنطن، وهي التي تقدم كل يوم برهاناً جديداً على تناقض ما تقوله وما تفعله، وهو التناقض الذي تحوّل إلى سمة للسياسة الأمريكية، ما قبل وبعد ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١؟ هذه السياسة لم تعد تأخذ بالمعايير الأخلاقية في سلوكها ولا تعير للعلاقات الدولية وفي صميمها الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى واحترام ميثاق الأمم المتحدة.

كل ذلك صار من مخلفات الماضي في سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وفي ظل إدارة المحافظين الجدد، الذين رسموا خطاً جديداً في علاقاتهم الدولية، يفصل بينهم وبين الماضي، ويسعى لخلق واقع جديد تكون فيه الولايات المتحدة سيدة العالم بلا منازع اعتماداً على سطوتها العسكرية وقوتها الغاشمة كأداة للهيمنة، وبناء إمبراطورية تختلف فصيلتها عما سبقها من إمبراطورية العالم القديم، إلى إمبراطوريات العصر الوسيط والعصر الحديث. فتلك الإمبراطوريات بلغت الذرى زمن الصعود، واضطرت كلها بعد ذلك، بسبب أعباء وتكاليف الإمبراطورية، للنزول

إلى السفوح. وقد استعانت كلها بالقوة في حالة الصعود، وجميعها قاومت العنف في اتقاء النزول، وذلك ما يحدث للإمبراطورية الأمريكية الآن.

هذه الإمبراطورية تختلف عما سبقها، لأنها لديها من عوامل القوة الاقتصادية والمالية ما يفوق ما كان لدى سابقاتها. وتوظف لخدمة أهدافها أقوى وأكبر منجزات التقدم الإنساني في المجالات كافة، وعاشت بعيدة عن أي تهديد مباشر لأرضها وسكانها؛ وهي تملك سطوة في السلاح لم تتوافر لغيرها من الإمبراطوريات، وتمكنت من تطوير أسلوب جديد في السيطرة، يقوم على الجرأة والجسارة إلى درجة الاقتحام واختراق الخصوصيات ـ سيادة ـ الدول والشعوب، مدعومة بآلة إعلامية هائلة.

وأمام هذا الحال، فإن أغلب الظن أن الاختبار الحقيقي الذي يواجه العرب في المرحلة الحالية يتعلق بمدى استعدادهم للوقوف جنباً إلى جنب مع قوى عديدة في العالم، يهمها كما يهمهم، تجاوزات الإمبراطورية الأمريكية، ويعنيها كما يعنيهم، وضع حد لهذه التجاوزات، ويشغلها كما يشغلهم، إجراء حسابات دقيقة لعناصر الصراع معها لا تجعل الهدف هزيمة القوة الأمريكية، وإنما ترويضها بحيث تخضع لحكم القانون. وإلى حين أن تعود الأمة العربية وتمتلك إرادتها وثوابتها الوطنية والقومية، التي جسدتها عبر مراحل نضالها، وتقول كما قالت لكل الحملات والأحلاف الاستعمارية، ومن خلال وحدة شعوبها وقواها وأطيافها، عليها أن تقول لهذه الإمبراطورية الاستعمارية الجديدة، على الاستعمار أن يحمل عصاه على كتفه ويرحل.

ولتحقيق الواقع الجديد الذي رسمه المحافظون الجدد، ومعهم المجمع الصناعي العسكري مدعوماً برأس المال لبناء إمبراطورية تتحكم بمصير العالم على أنها رأس العالم الحر.، وتسيطر على مقدراته السياسية والاقتصادية، من دون الحاجة للالتزام بضوابط ومعايير الشرعية الدولية وقوانينها، لابأس من امتطاء الشرعية الدولية أداة للتمويه. بمعنى أن تنصّب هذه الإمبراطورية نفسها وصياً على دساتير الأمم، ولا غضاضة من استخدام القيم الإنسانية كالحرية والعدالة والديمقراطية والمساواة للتغطية على ممارسات يجري فيها انتهاك القوانين والشرائع، أو استخدام سياسة الترهيب لإثارة الأمريكيين وجعلهم في حالة قلق وهلع، واستثمار ذلك في شن الحروب والغزوات وإطلاق التهديدات لترويع الآخرين، وشن التشريعات المقيّدة للحريات ومنها حرية الأمريكيين بالذات، بل وتهديد البلدان بالويل والثبور إن لم تسلك طريقها، باعتبار أن مقياس الديمقراطية التي تنادي بها الولايات المتحدة

يتمثل في نتائج هذه الديمقراطية لا في جوهرها، وإنها إن هي أتت بما تريد؛ فهي ديمقراطية، وإن خالفت مبتغاها، فهي جديرة بالحصار والعقوبات، وتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة عليها.

كل ما يجري على الساحة الدولية من جانب الإدارات الأمريكية المتعاقبة يتم تحت يافطة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة "الإرهاب"، في حين أن ما يجري على الأرض هو نقيض ذلك تماماً. فهل ما تقوم به الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق وباكستان والسودان والصومال هو ديمقراطية وحرية؟! وهل ما كُشف عنه من ممارسات في معتقلات وسجون بغداد، أبوغريب، وكابول وسجونها وجوانتانامو وغيرها من السجون السرية في العديد من البلدان، هو حماية لحقوق الإنسان؟ وهل المعتقلات السرية في بعض دول آسيا وأوروبا وأفريقيا التي تخضع لإشراف وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "سي.آي.أيه" ولا أحد يعرف ماذا يجري في داخلها، وأية ممارسات تتم بحق السجناء المجهولين فيها، هي الحرية الموعودة للبشرية في ظل العدالة.. الأمريكية؟

أجل، لقد قلبت الولايات المتحدة الأمريكية معاني المصطلحات والمفاهيم حتى أصبحت تعني عكسها. فالغزو وشن الحرب والهيمنة ونهب ثروات الشعوب أصبح وسيلة لتحقيق "السلام".. والتدمير والنهب أضحى مدخلاً للتعمير، والهيمنة والدكتاتورية مفتاحاً إلى الديمقراطية.

الإدارات الأمريكية هذا هو نهجها في الشأن الخارجي؛ لكنه أيضا ديدنها في الداخل. وقد استغلت إدارة بوش الابن أحداث سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ أبشع استغلال، فأعطت الحق لنفسها لتشن الحرب في الخارج على من تشاء في أي وقت وفي أي مكان، وجعلت من واجبها باسم الحرب أن تلجم الأفواه في الداخل بقوانين تصدرها، وبمخالفة الأخرى بالتجسس على مواطنيها. وآخر صيحة لها في مخالفة دستور البلاد وقوانينها كان التجسس على مكالمات مواطنيها ورسائلهم الالكترونية. فالرئيس بوش الابن هو نفسه الذي أمر بالتجسس على مواطنيه، ليس مخالفة للدستور الأمريكي فحسب، وإنما انتهاكاً لما قاله هو نفسه، حيث كان قد تعهد مرات للشعب الأمريكي بأن أي تنصت على أي مواطن سيكون بتفويض قضائي!

المواطن العربي يعيش زمن السطو والقرصنة وتحوّل الحقوق إلى أباطيل، واستطالة الليل لمصلحة لصوص الأرض، الذين لم يسلم الأطفال من رصاصهم، ولا الشجر والحجر ولا التاريخ من تلفيقهم وتزويرهم. والمواطن العربي كذلك، يصاب

بالاختناق حينما يرى كيف تصبح حرية التعبير، على مستوى المعمورة، ممنوعة أمام أي رأي، من قريب أو بعيد، يحمل نقداً لسياسة الكيان الصهيوني العنصرية، كأن لهذا الكيان الاحتلالي حصانة ضد النقد، إلى درجة أن من يظهر إعجاباً بمنتقديه أو حتى معارضيه، يكون عرضة للسخط والنبذ؛ والقائمة تطول، وآخرها ما جرى مؤخراً مع "هيلين توماس" عميدة المراسلين في البيت الأبيض و "أوكتافيا نصر" الصحافية في "سي إن إن" والسفيرة البريطانية (السابقة) في لبنان "فرانسيس غاي" ومن سبقهن إلى قول كلمة حق أو رأي حر في عالم اليوم، عالم العصر الأمريكي.

هذه هي شريعة الغاب السائدة في هذا الزمن، زمن الإمبراطورية الأمريكية؛ وهي التي تنتهك القوانين والدساتير. فمن جديد الشرعية الدولية المصادرة أو المشلولة أن "الإرهاب" الصهيوني متماد، وحاكم العالم يشن الغزوات والحروب في تورابورا الأفغانية والفلوجة العراقية ويكملها في باكستان؛ والكيان العنصري في فلسطين المحتلة يرتكب المحارق، وليس هناك من يسأل أو يعمل من أجل تشكيل محكمة دولية تحاسبه على ما ارتكب من مجازر وجرائم حرب على مدى أكثر من ستة عقود.

فمتى يتوقف هذا العالم، الذي يصف نفسه بأنه حر وحضاري وحارس لحقوق الإنسان، عن التربيت على أكتاف أولئك الإرهابيين الذين يصولون ويجولون عبر الموانئ والمطارات، حاملي الجنسية المزدوجة، وهم مجرمو حرب بامتياز، الذين أدانتهم لجان دولية وصنفتهم بأنهم قتلة؟

ومن العار، على من يصف نفسه بالعالم الحر والمجتمع الدولي، أن يفلت جنرالات الحرب، القتلة والإرهابيون في الكيان الكولنيالي من المحاكمة والقبض عليهم في مطارات البلدان الحرة، إلا إذا كانت أو تحولت هذه المطارات إلى كيبوتسات صهيونية.

والغرب، بما فيه الولايات المتحدة، لا يمكن أن يكون نصيراً موثوقا للديمقراطية إلا إذا كان ذلك يخدم مصالحه. فلقد أسقطت الولايات المتحدة الأمريكية ديمقراطيات محمد مصدّق في إيران عام ١٩٥٣، وجاكوب أربينيز في غواتيمالا عام ١٩٥٤، وسلفادور الليندي في التشيلي عام ١٩٧٨، والحكومة الساندينية في نيكاراغوا خلال سنوات ١٩٨٤-١٩٨٩. وبمعزل عن طبيعة تلك الأنظمة، لم تصدر أية احتجاجات أو انتقادات من الرأي العام الأمريكي، ولا الأوروبي، أو المجتمعات الحضارية، أو مجتمعات الحرية والمساواة!! بالطبع لم تكن نظرية القوة الأمريكية منفصلة عما سبقتها من مذاهب عسكرية وسياسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ساد مبدأ ترومان الذي كان يقوم على استخدام القوة الضاربة بإعطاء "الحق" للولايات

المتحدة "للتدخل العسكري". وقد جاء هذا المبدأ في العام ١٩٤٧ مع بداية الحرب الباردة، لاسيما خلال الصرخة التي أطلقها ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا، بضرورة اتحاد "العالم الحر" لمواجهة الشيوعية (الحليف السابق ضد النازية والفاشية في الحرب العالمية الثانية).

وفي الخمسينيات، لاسيما في العام ١٩٥٧، ساد مبدأ أيزنهاور "نظرية ملء الفراغ" بعد مشروع مارشال في أوروبا ومشروع النقطة الرابعة الأمريكي في لبنان، وعقد أحلاف عسكرية أهمها حلف بغداد عام ١٩٥٥. وقد عبر وزير الخارجية الأمريكي جون فوستردالاس عام ١٩٥٣ عن ذلك عندما وضع مسألة بناء الحزام الشمالي والسدود المنيعة في جنوب شرقي آسيا، كأساس لمبدأ أيزنهاور واستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية.

آنذاك، وفي الستينيات من القرن المنصرم، راجت مبادئ الإدارة الأمريكية بشخص رئيسها ريتشارد نيكسون القائمة على نظرية "الشرطي بالوكالة" ليمد دائرة الحرب من فيتنام إلى ما حولها في لاوس وكمبوديا، وذلك بمشاركة حلفاء الولايات المتحدة، لاسيما في جنوب شرقي آسيا خصوصاً، في حربها في فييتنام وغيرها.

وما كانت هذه الأحلاف والنظريات التي شرعتها الولايات المتحدة، زعيمة الاستعمار الجديد في المنطقة العربية تحديداً، إلا لتكون في مواجهة المد القومي والوطني والتحول التاريخي الذي أحدثته ثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ بقيادة رائد النضال العربي جمال عبد الناصر في حرب ضروس شنتها الولايات المتحدة ومعها قوى الاستعمار القديم وقوى الرجعية العربية لإجهاض الشرعية التي قامت على أساسها ثورة ٢٣ يوليو. وكانت نظرية التدخل السريع والمباشر، تطبيقاً لمبدأ كارتر، من أجل تأمين المصالح الحيوية للولايات المتحدة. وفي عهد ريغان، تم تطوير نظرية التدخل السريع والمباشر إلى مبدأ التوافق الإستراتيجي. وطرح بوش الأب وبعده كلينتون وفي ما بعد بوش الابن فكرة الاستخدام الأوسع لنظرية القوة العسكرية، والتي باتت النظرية الأمريكية الأكثر استخداماً بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١. وفي سياق هذا الحدث، هناك من سيقول إن مسؤولين عسكريين وأمنين أمريكيين كانوا منذ البداية، قبل أن ينقلب السحر على الساحر، شركاء للقاعدة في تفجيرات ٩/١١ بغية استثمارها في سياسات ومخططات صاغها المجمع الصناعي العسكري وأباطرة رأس المال والمحافظون الجدد قبل وصولهم إلى السلطة، واحتاجوا إلى حدث كبير جديد، على حد تعبير دونالد رامسفيلد وزير الدفاع وقتها، كذريعة

لوضعها موضع التطبيق، استثمرتها بدورها الولايات المتحدة في غزو إمبراطوري لأفغانستان والعراق، وفي تنفيذ سياسة طموحة على مستوى النظام العالمي برمته، ليست أصابع الكيان الصهيوني بعيدة عنها، لضمان وحماية أمنه بتدمير العراق، وهو ما تبدّى في عقيدة بوش (الأب والابن) التي تقوم على أساس استخدام القوة من خلال الصدمة والترويع، وإحداث نوع من الفوضى، "الفوضى الخلّاقة" التي نادت بها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس.

إن نجاح مصر ما بعد ثورة يناير، التي أطاحت بنظام حسني مبارك، في إعادة الاعتبار إلى المصالح الوطنية الفلسطينية، في الدعم المصري للمصالحة الفلسطينية بما يحقق نقلة نوعية في إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، هو بالتحديد الخطر الذي أدركه العدو الصهيوني الهادف لفتح معبر رفح من أجل تخفيف الحصار الذي يفرضه العدو على قطاع غزة، الذي عبّرت عنه مصر الثورة بأنه قرار سيادي. فهل يمكن البناء عليه وتعليق الآمال على دور مصر والتزاماتها القومية بدور مماثل يسهم في جمع الشمل العربي وإعادة ترتيب البيت العربي؟

بيد أن في الأفق يلوح تساؤل، يجلجل في كل الجنبات العربية، مع هذا الربيع العربي، مع هذا الحراك، مع هذه الانتفاضات في ساحات وميادين العواصم العربية، دلالته أن الفاصل الذي رسمته موجات الغضب الشعبي التي اجتاحت الأرض العربية، ذلك الطوفان الشعبي العربي الذي انطلق يوم عدوان "ثعلب الصحراء" الذي شنته الولايات المتحدة حرباً لا هوادة فيها على بلاد الرافدين، ليس إلّا القول الفصل بين الإرادة والمقدرة وبين العجز والارتهان، وليس إلّا القول الفصل بين إرادة الصمود المقاوم في مواجهة التحديات، وبين الهزيمة والاستسلام والتوسل، كما هو القول الفصل بين التشظي والتجزئة وبين وحدة الصف ووحدة الهدف.

هناك تساؤل يطرح في خضم التغييرات التي تشهدها الأرض العربية، خصوصا في حالة مصر التي تستعيد دورها وفاعليتها، بعد الوهن الذي أصابها، خصوصاً بعد مرحلة معاهدة كامب ديفيد التي وضعتها في إطار لا فكاك منه، هل آن الأوان لأن توضع هذه المعاهدة في حجمها الوطني والقومي الحكيم والدقيق؟ فمصر بدأت استعادة وممارسة حقوقها السيادية وتحرير إرادتها الوطنية، بعد أن غُيبت بفعل فاعل، عندما شهدت المنطقة تطورات كارثية، من الحرب العراقية – الإيرانية، إلى اجتياح لبنان واستباحة عاصمة عربية (بيروت)، إلى غزو الكويت، إلى محارق صهيونية في لبنان وفلسطين المحتلة، إلى غزو العراق، وتقسيم السودان، وما يجري من تدمير

وسفك دم في ليبيا ومجازر يرتكبها نظام تشبث بالكرسي أنهى التاريخ صلاحيته، وتمادى في غيه حينما عمل زوراً وبهتاناًعلى فرض وجوده على أبناء شعبه بالحديد والنار؛ وترى صاحب النظام قبل جلوسه على الكرسي شخصاً آخر لا يمت بصلة إلى الشخص الجديد الذي يتحول بقدرة قادر من إنسان إلى شيطان، إلى نيرون وفرعون عصره، يتقنع بقناع الحمل الوديع، وهو وحش مفترس، قاتل وتحت إمرته آلاف من المرتزقه والبلطجية والأعوان؛ إنه كرسي الديكتاتورية ذو السحر الخاص والبريق الفتان، جالب الحق محقق الأحلام، ويعني لصاحبه السلطة المطلقة والشمولية التي لا قبلها ولا بعدها، وأصبح المنصب والمال والسلطة، الثالوث المقدس عند الديكتاتور الذي جلب لبلاده العار والدمار والمستعمر.

رحم الله عمر بن عبد العزيز؛ فقد كان شديد المحاسبة لنفسه ورعاً تقياً، كما هو جده الفاروق رضي الله عنهما، حينما قال: لو أن بغلة تعثرت في العراق لسألني الله عنها لَم لم تمهد لها الطريق يا عمر؟ وبما أن الشيء بالشيء يذكر، عندما ينعقد مؤتمر القمة العربية القادمة في بغداد، بعد تأجيلها بسبب الحراك والثورات في المنطقة العربية، وعندما تنتقل رئاسة القمة العربية من القذافي إلى حاكم العراق الطالباني.. عندها سوف تنتقل رئاسة القمة من رئيس رفض الهوية العربية وأعلن أنه إفريقي وليس عربياً، وملك ملوك أفريقيا، إلى حاكم نصّبه الغزاة ويرفض الهوية العربية معتبراً أنها تتناقض مع انتمائه الكردي، في قمة يؤمل أن تبحث قضايا المصير العربي!!. كما هي حركة تحرير..السودان.. التي عملت على تمزيق وتقسيم الوطن وقيام دولة الانفصال عن الدولة السودانية، والتي أعلنت بالفم الملآن وأفصحت عن علاقتها بالعدو الصهيوني (لتشكل امتداداً لكيبوتسات الاستيطان الصهيوني).

وكانت الحركة تعارض قبل الانفصال فكرة تعميق انتماء السودان العربي. وعندما تم الانفصال بين الشمال والجنوب أعلنت أنها لا تفكر في الانضمام إلى البيت العربي أو إلى المؤسسات التابعة له، وبذلك تكون الحركة قد فكت آخر خيط من خيوط الارتباط مع العالم العربي.